

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٢٣
الاثنين ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أوهان	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/45)





12-24248 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

القرصنة في خليج غينيا

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/45)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنن والكونغو ونيجيريا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس بمعالي السيد إيسوفو كوغوي ندورو، وزير الدولة المكلف بالدفاع الوطني في بنن.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الفتاح موسى، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة فلورنتينا أدينيكي أوكونغا، نائبة الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/45، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): أقدّر هذه الفرصة التي أتيحت لي لموافاة مجلس الأمن بالمعلومات بشأن تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لتقييم خطر القرصنة في بنن وجميع أنحاء خليج غينيا.

ويذكر أعضاء المجلس أنه عندما تناول الأمين العام مسألة القرصنة في خليج غينيا، في المجلس، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان قد أبلغ الأعضاء عن اعتزامه إيفاد بعثة إلى المنطقة، بناء على طلب من رئيس جمهورية بنن، بوني يابي. وكان الهدف الرئيسي للبعثة تقييم التهديد الذي تشكله القرصنة في بنن وخليج غينيا بأسره، وتقييم الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة للتصدي لهذا الخطر، وتقديم توصيات بشأن كيفية سد الثغرات التي لا تزال قائمة.

وكما ذكرت البعثة في تقريرها (انظر S/2012/45)، فقد زارت كلاً من بنن ونيجيريا وغابون وأنغولا. وعقدت البعثة أيضاً – بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع مسؤولي الحكومة ومسؤولين آخرين في البلدان الأربعة التي زارتها – مناقشات مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أبوجا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في ليبرفيل، ومع لجنة خليج غينيا، في لواندا.

وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لحكومات أنغولا وبنن وغابون ونيجيريا، للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقا، ولجنة خليج

غينيا لدعمها القيم وتعاونها مع بعثة التقييم وتيسير سلاسة سير عملها.

وعلى نحو ما أبرز الأمين العام في الأسبوع الماضي عبر الملاحظات التي قدمها إلى المجلس في المناقشة المفتوحة التي عقدت بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.6717)، فإن القرصنة والسطو المسلح على السفن يقوضان على نحو متزايد الجهود التي تبذلها الدول في منطقة خليج غينيا بهدف صون السلام والأمن والاستقرار، ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. بل أصبح ذلك التهديد أكثر إثارة للقلق، بعد أن صار القراصنة أشد عنفا. وقد أشار الأمين العام في ذلك الصدد، إلى مأساة مقتل قبطان ومهندس إحدى السفن التي تعرضت للهجوم من قبل القراصنة قبالة سواحل نيجيريا قبل أسبوعين.

وفي حين تواصل الدول والمنظمات الإقليمية تنفيذ مبادرات تهدف إلى التصدي لأعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن التهديد لا يزال قائما فحسب، بل يبدو أنه يتجذّر في منطقة تتوفر فيها الأصول ذات القيمة العالية التي يستهدفها القراصنة. وقد توصلت بعثة الأمين العام إلى أن القرصنة في خليج غينيا أصبحت أكثر منهجية جراء استخدام القراصنة لوسائل متطورة في تنفيذ عملياتهم، بالإضافة لاستخدامهم للأسلحة الثقيلة. وتستهدف الهجمات في المقام الأول حتى الآن، البضائع المربحة المحملة على متن السفن، عوضاً عن أخذ الرهائن طلبا للفدية، مثلما كانت عليه الممارسة قبالة سواحل الصومال.

وتعرقل القرصنة في خليج غينيا الجهود التي تبذلها دول المنطقة بغية المشاركة في التجارة الدولية السلمية، واستغلال مواردها الطبيعية الهائلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان. فعلى سبيل المثال، أشارت التقارير الأخيرة إلى أن نيجيريا تخسر ما يقدر بنحو ٧ في المائة من مواردها النفطية بسبب الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك القرصنة.

وفي حين أن القرصنة كانت ظاهرة غير معروفة إلى حد كبير في خليج غينيا قبل ١٠ سنوات، فقد بلغ عدد الهجمات والأضرار التي تسببها الآن معدلات مثيرة للقلق. ففي عام ٢٠١٠، أبلغت المنظمة البحرية الدولية عن حدوث ٤٥ حادثاً في سبع بلدان. وفي العام الماضي ارتفعت الأرقام إلى ٦٤ في تسع دول. وفي الشهرين الأولين فقط من عام ٢٠١٢، سجلت المنظمة البحرية الدولية وقوع ١٠ حوادث بالفعل قبالة سواحل بنن وغانا وكوت ديفوار والكونغو ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن نعلم أنه لا يتم تسجيل جميع حوادث القرصنة بطريقة منهجية.

وعلى النحو الذي أبرزه تقرير بعثة التقييم، فإن بلدان خليج غينيا بحاجة إلى إنشاء جبهة موحدة من أجل التصدي الفعال للتهديد المتزايد الذي تشكله القرصنة على طول سواحلها. وفي أحسن الأحوال، فإن المبادرات الوطنية المعزولة لن تؤدي إلا إلى دفع القراصنة إلى نقل عملياتهم الإجرامية من بلد إلى آخر مؤقتاً.

وعليه، نود أن نؤكد على أهمية وضع استراتيجية إقليمية شاملة على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١)، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. تحقيقا لتلك الغاية، وكما كرر الأمين العام في الملاحظات التي قدمها إلى المجلس الأسبوع الماضي، فقد أوصت بعثة التقييم بأنه ينبغي أن تعقد بلدان خليج غينيا قمة إقليمية في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٢ بهدف وضع استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة في المنطقة. ونرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها مؤخرا في مؤتمر قمة الجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في نجامينا في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، وفي مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أبوجا قبل أسبوعين، بهدف وضع استراتيجية بحرية إقليمية على نطاق واسع.

نرحب أيضا بالتدابير التي تتخذها بصورة جماعية دول وسط أفريقيا برعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإنشاء مركز إقليمي للأمن البحري لمنطقة وسط أفريقيا مقره يقع في بوانت نوار في جمهورية الكونغو. فضلا عن إنشاء مراكز تنسيق متعددة الجنسيات وهذه المراكز عاملة بالفعل في أنغولا والكاميرون والكونغو. وهي مصممة لرصد الأنشطة البحرية على سواحل دول وسط أفريقيا. ففي غرب أفريقيا قامت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتكثيف جهودها مؤخرا لوضع خطة أمنية بحرية مشتركة تهدف إلى تنسيق السياسات والعمليات البحرية في غرب أفريقيا. ولجنة خليج غينيا المؤلفة من ثمانية أعضاء من دول غرب ووسط أفريقيا تعتبر نفسها جسرا يربط بين مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال الأمن البحري في منطقة خليج غينيا.

ونلمس مختلف الجهود التي تقوم بها بالفعل دول غرب ووسط أفريقيا بوصفها لبنات بناء هامة في وضع الأساس لعقد القمة الإقليمية المشتركة المقترحة لمكافحة القرصنة في منطقة خليج غينيا. ولئن كانت جميع بلدان خليج غينيا، سواء الساحلية أو الخلفية منها مصممة على مواجهة تزايد خطر القرصنة والسطو المسلح في البحر، فإن محدودية الإمكانيات الوطنية والإقليمية لديها تقوض قدرة هذه البلدان على القيام بذلك بفعالية. فالموارد المتاحة غير كافية وتحتاج المنطقة إلى إطار قانوني متسق في ميدان الأمن البحري. وهذا في المقابل، يمكن أن يقوض التعاون الفعال للبدء بتنفيذ الأنشطة المشتركة المناهضة للقرصنة في الوقت المناسب.

ونرحب بالدعم الذي يقدمه أعضاء المجتمع الدولي إلى بلدان منطقة خليج غينيا لتعزيز القدرات الأمنية البحرية. بيد أننا تصديا للخطر المتزايد، نعتقد اعتقادا قويا بأنه لا يزال يتعين فعل الكثير. ويقتضي الأمر دعما لوجستيا كبيرا، ولا سيما تقوية القدرات البحرية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

لقد أبرزت السلطات الوطنية في مناقشاتها مع بعثة التقييم الحاجة إلى إنشاء مرفق لوجستي في بنن لدعم العمليات المشتركة بين بنن ونيجيريا لبعثة الدوريات البحرية. وهذا المرفق سيساعد، على سبيل المثال، في تزويد الوقود للسفن المستخدمة في الدوريات المشتركة وإصلاحها. وفي الواقع، تعتبر الدوريات المشتركة مثالا يحتذى في النتائج الكبيرة التي يمكن تحقيقها عندما تعمل البلدان معا في التصدي لهذا الخطر العابر للحدود الوطنية. وتبعا لذلك، تبرز بعثة التقييم في توصياتها الحاجة إلى دعم نيجيريا وبنن للإبقاء على الدوريات المشتركة للبدء باستراتيجية إقليمية على نحو أكثر شمولا وفعالية.

لقد بدأت بالفعل منظومة الأمم المتحدة بتقديم بعض الدعم. وتقدم المنظمة البحرية الدولية المساعدة إلى ٢٥ دولة عضوا في المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا لتنفيذ مذكرة تفاهم اعتمدت في عام ٢٠٠٨ لتعزيز الأمن والسلامة البحرية وإنفاذ القانون في جميع أرجاء المنطقة. في الأسبوع الماضي وفي لندن، بحث الأمين العام للأمم المتحدة المسألة باستفاضة مع الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية كوجي سيكيميتزو. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع شركائهما

في غـرب ووسـط أفريقيـا لـدعم وضـع ترتيبـات بحريـة دون إقليمية تحضيرا لمؤتمر القمة الأفريقي المشترك المقترح عقده.

إن بعثـة التقيـيم، في معـرض مناقـشاتها مـع القـادة الوطنيين والإقليميين، لمست تقديرا قويا لـدور ودعـم الأمـم المتحدة في التشديد على الحاجة إلى القيام بعمل دولي متضافر لمواجهة مخاطر القرصنة في خليج غينيا. وقد رحبت الـدول والمؤسـسات في المنطقـة باتخـاذ القـرار ٢٠١٨ (٢٠١١) واعتبرتـه أول أداة سياسية وقانونيـة دوليـة رئيـسية في حـشد التعاون العالمي لمكافحة شر القرصنة. وللبناء على ذلك القرار وعلى جهود بعثة التقييم والجهود المضاعفة التي تقوم بها دول المنطقة، لا بد لنا من اتخاذ خطوات أخرى محددة تهدف إلى استئـصال شـأفة القرصـنة في خلـيج غينيـا الـتي تـشكل تهديـدا واضحا للأمن والتنمية الاقتصادية في دول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد موسى.

الـسيد موسـى (تكلـم بالإنكليزيـة): يـشرفني أن أخاطـب هـذه الهيئـة بالنيابـة عـن رئـيس مفوضـية الجماعـة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي تعذر عليه الحضور هذا اليوم، لكـي أقـدم وجهـة نظـر الجماعـة بـشأن مـسألة مقلقـة، ألا وهـي القرصـنة في خلـيج غينيـا. وتـشكر المفوضـية المجلـس على انهماكه الدائم في التصدي للخطر المتزايد الـذي تـشكله أعمال القرصنة في خليج غينيا على الدول الواقعة في المنطقة، والأمـن الإقليمـي والنـشاط البحـري الـدولي. وتـشعر الجماعـة الاقتصادية بسعادة كبيرة للمشاركة الشخصية للأمين العـام في إيجاد حلول لمشكلة القرصنة حيث أنها ستعزز أكثر من تعاوننا الحالي مع وكالات الأمم المتحدة في المنطقة.

ولعل الأعضاء يتذكرون في الجلسة ٦٦٣٣ للمجلس المعقـودة في ١٩ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠١١، أن مفوضـية الجماعة الاقتصادية قد تشرفت بعرض وجهـات نظرهـا بـشأن المـسألة. وبعـد برهـة قـصيرة مـن ٣١ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠١١، كرر المجلس قلقه الشديد إزاء التهديدات الـتي تمثلـها القرصنة في خليج غينيا باتخاذه القرار ٢٠١٨ (٢٠١١).

من سوء الطـالع، منذئـذ، تـردت الحالـة الأمنيـة الهـشة في منطقـة الجماعـة الاقتـصادية بـسبب تطـورين رئيـسيين. الأول، وهـو إعـادة ظهـور العـصيان وأعمـال قطـاع الطـرق وتـدهور الأمـن الغـذائي في منطقـة الـساحل؛ والثـاني، زيـادة القرصنة والأنشطة غير الشرعية المصاحبة لها في منطقة خليج غينيا. وهذان التطوران قوضا المكاسب الـتي تحققـت في العقـد الماضـي لاسـتقرار المنطقـة وتحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة بحلول عام ٢٠١٥.

وربمـا يتبـادر إلى أذهـان بعـض المـراقبين أن مـشكلة القرصنة في خليج غينيـا قـد بلغـت ذروتهـا ويـصدرون حكمـا ظالمـا علـى بـنن الـتي هـي أكثـر الـدول في منطقـة الجماعـة الاقتصادية تأثرا، مفاده أنها لم تـسجل سـوى ٢١ حادثـا مـن حوادث القرصـنة في عـام ٢٠١١، بالمقارنـة مـع ٤٥ حالـة في عام ٢٠١١. ومهما يكن من أمر، فإن سرعة تفـشي الظـاهرة إلى دول أخـرى في المنطقـة دون الإقليميـة مـسألة تبعـث علـى القلـق. فعلـى سـبيل المثـال، في العـام الماضـي وحـده، وقـع مـا مجموعـه ١٨ هجومـا في نيجيريـا وغانـا وغينيـا وكـوت ديفوار، بينما وقع هذا العام حادث واحد قبالة ساحل غانا.

وعـلاوة على ذلـك، فـإن القرصـنة مـا انفكـت تأخـذ أشـكالا أخـرى مـن الجريمـة المنظمـة العـابرة للحـدود الوطنيـة، بمـا في ذلـك سـرقة الـنفط، والـسطو المـسلح في البحـر، وأخـذ الرهـائن، والاتجـار بالبـشر والمخـدرات والإرهـاب. إن هـذه الأعمال غـير الـشرعية المـصاحبة للقرصـنة الـتي تقـع في منطقـة هشة للغاية بالنسبة لتغير المناخ، تفاقم من تـردي البيئـة، الأمـر الـذي يـدخل عنـصرا يزيـد مـن تفـاقم عـدم الأمـن الغـذائي

والعنف بين الطوائف. وهكذا فإن القرصنة تشجع أيضا على الفساد والتطرف عند الشباب وعدم الاستقرار السياسي، فضلا عن التراعات بشأن الحدود البحرية. ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل زيادة اعتماد الاقتصاد العالمي على نفط خليج غينيا وما تشكله القرصنة من خطر على ممر حيوي للتجارة البحرية.

وكما نعرف، فإن خليج غينيا مستجمع للهيدروكربون النفيس وثري بأنواع الحيوانات والنباتات البرية. ومن المتوقع في العقد المقبل أن تضاعف المنطقة إنتاجها من احتياطي النفط لديها المقدر بـ ١٤ مليون برميل من ٤ ملايين برميل إلى ٨ ملايين برميل في اليوم. وإزاء خلفية زيادة اعتماد الدول الساحلية والدول غير الساحلية في المنطقة على صادرات النفط، لا يمكن الاستهانة بعواقب عدم كبح القرصنة على اقتصاداتها وعلى الاقتصاد العالمي ككل.

وللتصدي لمخاطر القرصنة والجرائم المرتبطة بها على الأمن البحري، شرعت خلال السنوات القليلة الماضية الدول والمنظمات الواقعة في محيط المنطقة في مبادرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تهدف إلى منع الأعمال غير المشروعة والسيطرة عليها، بينما تعمل في الوقت نفسه على بناء قدراتها لتعزيز الأمن البحري.

أما على الصعيد الوطني، فتقوم دول الجماعة الاقتصادية الساحلية، لا سيما نيجيريا وغينيا وبنن والسنغال، باتخاذ خطوات عملية لحماية مياهها، بما في ذلك تعزيز قدرات الوعي البحري، وتعزيز الأساطيل التي تبحر في الساحل وتقوية المراقبة. وفي الواقع، تسلمت غانا قبل حوالي أسبوعين أربعة زوارق سريعة. غير أن حقيقة الأمر هي أن تلك الجهود لا تزال استجابات ضعيفة للتهديد، حيث أنه لا تكاد توجد دولة من الدول المعنية يمكن أن تتباهى بامتلاك قدرات المراقبة البحرية الكافية أو القدرة على استخدام القوة بعيدا عن الحدود الإقليمية بما يتجاوز ١٠٠ ميل بحري قبالة الساحل.

وبالتالي، تُبذل مساع لإقامة تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف في مجال الأمن البحري لاستكمال الجهود الوطنية. وكما يعلم المجلس، فإن نيجيريا وبنن تسيران دوريات مشتركة في المياه المشتركة بينهما في إطار عملية الرخاء التي لا تزال مستمرة. وثمة عمليات مماثلة بين الدول الأخرى والشركاء الدوليين، مثل عملية السفن الجوالة التي تنفذها فرنسا قبالة سواحل بنن والمبادرة المشتركة بين غانا والمملكة المتحدة بشأن المركز الوطني لتبادل المعلومات عن التهديد البحري.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، فإن الولايات المتحدة على وجه الخصوص – وكذلك فرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وألمانيا – تساعد على تعزيز الأمن البحري الإقليمي في منطقتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار مبادرات مثل محطة الشراكة الأفريقية التابعة للولايات المتحدة والعملية التي تنفذها إسبانيا في إطار الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وصندوق التضامن لتوفير التمويل للمجالات ذات الأولوية والذي يضم في عضويته فرنسا وبنن وتوغو وغانا.

ونتيجة لهذه المبادرات المختلفة، تراجعت أعمال القرصنة إلى حد ما في مياه خليج غينيا. ولكن لم يتم اجتثاثها تماما بأي حال من الأحوال. ومن ثم، فإنه يجري إيلاء الاهتمام الواجب للمسألة على الصعيدين السياسي والاستراتيجي ضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكرست الاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين رؤساء دول الجماعة الاقتصادية ولجنة رؤساء أركان الدفاع الكثير من الوقت والجهد لبحث أعمال القرصنة والأمن البحري.

وانعكس مدى اهتمام رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية بمسألة الأمن البحري وعزمهم على البحث عن حل إقليمي لها في مراعاتهم التامة لهذه المسألة في مؤتمر قمتهم الأربعين الذي عقد في أبوجا يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير. وفي البيان الختامي، أقر مؤتمر القمة بالتهديد المتزايد الذي تشكله القرصنة والأشكال الأخرى للجريمة البحرية المنظمة في خليج غينيا وشدد على أهمية القيادة السياسية للجماعة ودورها التنسيقي في مكافحة هذه الآفة. وتحقيقا لهذه الغاية، كلف المؤتمر مفوضية الجماعة بأن تعد على نحو عاجل إطارا كليا واستراتيجيا للسياسات البحرية لتوجيه الإجراءات والتعاون مستقبلا، وكذلك بتعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بغية مواجهة التحديات.

وعلاوة على ذلك، أصدر مؤتمر القمة تعليمات إلى المفوضية بعقد اجتماع عاجل للجنة رؤساء أركان الدفاع لاستعراض جميع التهديدات الأمنية الناشئة في منطقة الساحل وخليج غينيا واقتراح توصيات ملموسة للتصدي لها.

واستجابت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لهذا الشعور بالقلق على أعلى المستويات، حيث سارعت بعقد اجتماع قطاعي للجنة رؤساء أركان الدفاع، في أبوجا يوم ٢٤ شباط/فبراير، لاستعراض الاستراتيجية الآخذة في التبلور للمنطقة بشأن الأمن البحري. وقررت المفوضية أيضا إيفاد بعثة إلى مناطق الصراع في منطقة الساحل وإلى الدول الشاطئية لجمع المزيد من المدخلات لإثراء الاستراتيجية الإقليمية. ومن المقرر عقد اجتماع للمفوضية بكامل هيئتها في كوت ديفوار في منتصف آذار/مارس لاستكمال الاستراتيجية وتقديم توصيات بشأن الاجتماع الأوسع نطاقا المرتقب مع المنظمات الأخرى خارج فضاء الجماعة.

وكما يعلم المجلس، فإن الجماعتين الاقتصاديتين لدول غرب ووسط أفريقيا تستكشفان منذ عدة شهور بالتعاون مع لجنة خليج غينيا طرائق للعمل المشترك لمكافحة القرصنة وتدعيم أمن طرق التجارة الدولية في خليج غينيا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التخطيط جار لعقد اجتماع موسع للهيئات الإقليمية في أقرب وقت ممكن لمواءمة مبادراتها المختلفة وتحويلها إلى إطار إقليمي أشمل وأوسع نطاقا للأمن البحري بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

وتعبر ضرورة اتباع نهج تعاوني كهذا حيال الأمن في خليج غينيا عن السياسة والاستراتيجية المفضلتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الشأن، ألا وهما، أن القرصنة تمثل تحديا إقليميا يتطلب وجود هيكل إقليمي للأمن البحري من شأنه تحقيق الترابط بين المبادرات الوطنية والثنائية. وهذه السياسة والاستراتيجية تمليهما أيضا التحديات التي تواجه الدول والمنظمات دون الإقليمية. وفي جملة أمور، تشمل تلك التحديات نقص القدرة المالية والتقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي على الرصد الفعال والدفع بقوات لحماية مياهها؛ وندرة الأطر القانونية الملزمة لفرض الامتثال لقانون البحار ومحاكمة الجناة؛ وتعدد وازدواجية الجهود نظرا لعدم وجود آلية للتنسيق.

ولذلك وللمضي قدما، فإن الجماعة الاقتصادية ولئن كانت تشجع الاستمرار في المبادرات المحدود الجارية، فإنها تحث جميع الأطراف المعنية على تكثيف الجهود، بدءا بالمنتدى المتعدد الأطراف المقترح، لوضع إطار أكثر شمولا يضم جميع الأطراف وذلك لضمان اتباع نهج كلي حيال الأمن البحري بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، تحض المفوضية الشركاء الدوليين على المشاركة في المنظور الطويل الأجل وزيادة مساعداتهم المالية واللوجستية والتقنية للمبادرة التي تهدف إلى بناء وتعزيز قدرات محلية للأمن البحري. كما تحث المفوضية مكتب الأمم المتحدة

لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا على تيسير ودعم تنفيذ المبادرة الإقليمية الأوسع نطاقا. واستدامة جهودنا تكمن في التوصل إلى اتفاق تعاوني كهذا؛ ويكمن فيه ضمان الأمن في خليج غينيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد موسى على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوكونغا.

السيدة أوكونغا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن على دعوته لجنة خليج غينيا إلى الاشتراك في مناقشة تقرير (انظر S/2012/45) بعثة الأمم المتحدة للتقييم التي أوفدها الأمين العام إلى منطقة خليج غينيا وإلى أمانات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا واللجنة للتحقق من مستوى التهديد الذي تشكله القرصنة وتقييم القدرات الإقليمية والوطنية في ضمان السلامة والأمن البحريين في المنطقة.

وأود أيضا أن أنقل اعتذار الأمين التنفيذي للجنة عن عدم تمكنه من حضور هذه الجلسة شخصيا، على الرغم من الدعوة الشخصية الموجهة إليه من قبل الرئاسة التوغولية لمجلس الأمن. ويرجع ذلك إلى ظروف خارجة عن إرادته تماما.

كما أود أن أعرب عن تهانينا لفريق التقييم التابع للأمم المتحدة الذي زار منطقة خليج غينيا على الطريقة المضنية التي نفذ بها مهمة التقييم الموكلة إليه وعلى إعطائنا تقريرا مفصلا عن نتائجه. وقد استقبلت أمانة لجنة خليج غينيا الفريق في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. والتقرير المتعلق باللجنة يعبر تعبيرا حقيقيا عن مناقشاتنا مع الفريق. ومنذ زيارته، شرعت لجنة خليج غينيا في العمل من أجل إقامة تعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك، في جملة أمور، إمكانية بذل جهود متضافرة في مكافحة القرصنة التي تشكل حاليا أحد أكبر الأخطار التي تهدد النشاط الاقتصادي في المنطقة؛ ومسألة تلوث البيئة وتدهورها؛ والصيد غير المشروع وغير المرخص وغير المنضبط للأسماك.

كما اتخذت لجنة خليج غينيا خطوات لوضع استراتيجية للأمن البحري في المنطقة والتي ستشكل، بمجرد مناقشة السلطات العليا المعنية لها وموافقتها عليها، وثيقتنا الأساسية للنقاش والتعاون مع المنظمات دون الإقليمية والدولية الأخرى.

وبشأن مسألة التقرير الذي ننظر فيه، فإن لجنة خليج غينيا تود أن تدلي ببعض التعليقات على الملاحظات الواردة في بعض أجزاء التقرير.

فيما يتعلق بالإطار القانوني، على النحو المشار إليه في الفقرتين ١٣ و ١٤، فإنه على الرغم من أن التقرير يتناول تحديدا ما توصل إليه في جمهورية بنن، فإن الحالة هي نفسها تقريبا في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة. الإطار القانوني للتعامل مع القرصنة غير كاف وغير فعال ويختلف من بلد إلى آخر، بدءا من معاملة أعمال القرصنة، بوصفها جنحا بسيطة في بعض البلدان، وبوصفها تآمرا لارتكاب السرقة في أعالي البحار في بلدان أخرى.

ولا يوجد تعريف موحد ومعتمد ومقبول للقراصنة في سياق المنطقة، والنتيجة أنه عندما يلقى القبض على القراصنة، يتوقف الأمر على المكان الذي ألقي فيه القبض عليهم، وعلى سياق الظروف التي جرى فيها، حيث يمكنهم الإفلات من العقاب أو التعرض للقليل منه. وثمة بالتالي حاجة إلى إيجاد تعريف مشترك ومقبول لأعمال القرصنة، التي تستدعي نفس نوع العقاب في جميع بلدان المنطقة،

وربما إنشاء محكمة محايدة تحاكم أولئك الذين ألقي القبض عليهم بسبب ارتكابهم لأعمال القرصنة.

ما ينطبق على القرصنة ينطبق أيضا على الإطار القانوني الذي ينظم محاكمة أولئك الذين ألقي القبض عليهم لارتكابهم أنشطة غير قانونية في قطاعات أخرى. ويعني ذلك وجود حاجة إلى تنسيق النصوص القانونية، التي تنظم أنشطة تلك القطاعات، والتي تنص على عقوبات لأولئك الذين خالفوا القوانين.

تعليقنا الثاني يخص الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، كما هو وارد في الفقرة ٤٤ من التقرير. ترغب لجنة خليج غينيا في اقتراح أن تدعم الأمم المتحدة عملية الاجتماع، وتوفر للاجتماع كل المساعدة التي سيتطلبها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة أوكونغا على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، أن أشكر الرئاسة التوغولية على عقد هذه المناقشة حول القرصنة في خليج غينيا. وأود أيضا التعبير عن شكرنا للسيد باسكو والسيد موسى والسيدة أوكونغا، على إحاطاتهم الإعلامية.

إننا ممتنون للأمين العام لإيفاده بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة إلى خليج غينيا، لأجل تقييم نطاق التهديد الذي تشكله القرصنة في المنطقة، فضلا عن التقرير الشامل الذي قدمته البعثة (S/2012/45). وتتطلب نتائج البعثة وتوصياتها دراسة متأنية.

وارتفعت حوادث القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، مما يجعل المنطقة ثاني أكثر المناطق معاناة من مشكلة القرصنة في القارة الأفريقية. ويشكل تزايد عدد هجمات القرصنة، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات، تهديدا خطيرا للسلم والأمن والتنمية الاقتصادية في كل من الدول الساحلية والخلفية في المنطقة.

إننا نلاحظ وجود إرادة سياسية على أعلى مستوى في كل دولة من دول المنطقة، وتصميمها على التصدي للخطر، والتعاون لهذا الغرض. ويتعين الإشادة بالتدابير والمبادرات التي اتخذت على الصعيدين الوطني والإقليمي، لحشد الاهتمام الدولي بهذه المشكلة، وتعزيز الأمن والسلامة البحرية في خليج غينيا.

لكن، وكما خلصت إلى ذلك بعثة التقييم، لا يمكن لمعظم البلدان في خليج غينيا لوحدها منع خطر الأمن البحري في مياهها الساحلية، أو إدارته بصورة فعالة. في الواقع، فإن إحدى الخصائص التي تنطبق على القرصنة تنبع من مفهوم المسؤولية المشتركة عن التصدي لذلك النوع من الجرائم التي تمس جميع الدول. وبالتالي، من المهم تزويد المجتمع الدولي الدول والمنظمات الإقليمية بالمساعدات الحقيقية.

إن أذربيجان تؤكد أهمية احترام السيادة والسلامة الإقليمية لدول خليج غينيا وجيرانها. وفيما يخص تقرير بعثة التقييم، نلاحظ أن العديد من الدول في المنطقة حذرة فيما يخص احتمال رد بحري في خليج غينيا، لمنع الهجمات المحتملة للقراصنة.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور تنسيقي هام، وينبغي أن تواصل مشاركتها وتكثفها، وأن تعمل على مساعدة دول ومنظمات المنطقة، بشأن اتخاذ إجراءات وحشد الدعم الدولي، بما في ذلك عقد مؤتمر قمة مشترك بين دول خليج

غينيا، بغية وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة. ونتفق مع وجهة نظر البعثة بأن أي استراتيجية يكتب لها أن تستمر أو تدوم قد تحتاج أيضاً إلى مراعاة الأسباب الجذرية للمشاكل في البلدان الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى تصبح أي استراتيجية شاملة نافذة المفعول، من الضروري أن تزيد بلدان المنطقة من تعزيز تفاعلها وتعاونها وتنسيقها، فضلا عن وضع إطار قانوني لمنع القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر، والعقاب عليهما.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على وجه الخصوص على تنظيم هذه المناقشة وعلى ترؤسها. كما أود أن أشكر أيضا وكيل الأمين العام باسكو والسيد عبد الفتاح موسى من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيدة فلورنتينا أوكونغا من لجنة خليج غينيا، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الولايات المتحدة تؤمن بأن القرصنة في خليج غينيا تتطلب أقوى استجابة إقليمية ممكنة بمساعدة دولية. لذلك، قدمت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٧، ما يناهز ٣٥ مليون دولار من المساعدات للدول الإقليمية، بغية بناء قدرات أمنية بحرية، بما في ذلك أجهزة رادار ساحلية ومعدات وقوارب، والتدريب المرتبط بذلك.

وتلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع شركائنا الأفارقة وباقي الشركاء الدوليين، من خلال برامج كمحطة الشراكة الأفريقية والشراكة الأفريقية لإنفاذ القانون البحري. وتجدر الإشارة إلى أن مناورة أوبنغام إكسبرس ٢٠١٢ البحرية الإقليمية في خليج غينيا، التي ترمي إلى مساعدة القوات المحلية على تحسين قدراتها بغية التصدي للأنشطة البحرية غير المشروعة، سيجري اختتامها خلال الأيام القادمة. وتشارك نيجيريا والكاميرون وغانا وغابون وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي وتوغو وبنن وجمهورية الكونغو، فضلا عن شركاء غير أفريقيين، في هذه المناورة.

ولا شك في أن الحالة قد أضحت أكثر خطورة. وتأثير الجرائم البحرية على الاقتصادات المحلية مذهل. وحسب بعض التقديرات، تفقد المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا ٢ بليون دولار سنويا جراء الهجمات البحرية، وهو ثمن غالي بالنسبة لمنطقة لها احتياجات مكثفة في مجال التنمية، واقتصادات هشة أصلا. وشهدت بنن انخفاضا نسبته ٧٠ في المائة في عدد السفن التي تدخل ميناء كوتونو، بعد أن اعتبرته شركة تأمين بحري في آب/أغسطس الماضي، ميناءً عالي المخاطر. ولا ثمن يعوض فقدان الحياة، كما حصل يوم ١٣ شباط/فبراير، عندما أطلق رجل مسلح النار وقتل قبطانا وكبير المهندسين في سفينة شحن، قبالة السواحل النيجيرية.

تقع المسؤولية الأساسية عن القيام بالدوريات وتأمين المناطق البحرية بطبيعة الحال، على عاتق حكومات وبلدان خليج غينيا. وكما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام (S/2012/45)، ثمة حاجة ملحة بالنسبة لتلك البلدان، لوضع استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة للمنطقة بأسرها، حيث لا يمتلك أي بلد بمفرده القدرة على التصدي للجرائم البحرية.

تحتاج بلدان خليج غينيا إلى الاستمرار في تطوير آليات التنسيق الإقليمية لمعالجة غياب نظام جماعي للمراقبة وغياب ترتيب مشترك للرصد وإجراء الدوريات، وانعدام عملية مستدامة لتمويل البنية التحتية البحرية والحفاظ عليها وتزويدها بالعتاد، والافتقار إلى نظام رسمي لتبادل وجمع للمعلومات، وعدم كفاية الأطر القانونية. ولا يمكن المبالغة أيضا في الحديث عن ضرورة التصدي للفساد وتعزيز قدرات إنفاذ القانون. ويلاحظ تقرير الأمين العام بأنه:

"من غير المرجح أن الوقود المسروق، الذي يظهر من جديد لاحقا في السوق السوداء في الموانئ الرئيسية الواقعة على طول خليج غينيا، يُسرق ويوزع دون تواطؤ من المسؤولين في الموانئ" (S/2012/45، الفقرة ٩).

قامت نيجيريا وبنن بدوريات مشتركة، إلى جانب الكاميرون وغابون وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي. وينبغي أن يوسع هذا النموذج ليشمل بلدانا أخرى في خليج غينيا، لضمان أن يتم تناول المشكلة بشكل كامل، بدلا من مجرد نقلها.

وتقدم تجربة الكاميرون في آن واحد أملا ودرسا تحذيريا. فالكاميرون خفضت عدد حالات ارتكاب الجرائم البحرية في مياهها من ٤٠ سنة ٢٠٠٩، إلى ثماني حالات، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة ٢٠١١، ويعود ذلك في جانب منه إلى ما تبرع به الشركاء لها من عتاد وما قدموه لها من تدريب وأجهزة. وقد تحقق ذلك من خلال التركيز على أشد المناطق خطورة في مياهها الإقليمية. ولكن، في حين انخفضت المخاطر داخل المياه الكاميرونية، يبدو أن هذا النجاح تسبب في انتقال الكثير من النشاط غير المشروع إلى الشمال وإلى الغرب، مما يؤكد الحاجة إلى اتخاذ نهج إقليمي.

وكما حث المجلس في القرار ٢٠١٨ (٢٠١١)، ينبغي عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول المطلة على خليج غينيا لبلورة استجابة شاملة في لمنطقة وتشجيع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا على وضع استراتيجية موحدة. والمجتمع الدولي له دور ينبغي أن يؤديه في دعم هذه الجهود الوطنية والإقليمية. ونرحب بالاقتراح المبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام بقيام الأمم المتحدة بدور داعم وتيسيري وتنسيقي فيما يتعلق بالقرصنة في خليج غينيا والسطو المسلح في البحر، استكمالاً للدور الريادي الذي تقوم به المنظمات الإقليمية.

إن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تهدد اقتصادات وحكومات وشعوب المنطقة منذ وقت طويل. والإرادة السياسية على المستويين الوطني والإقليمي، وبدعم المجتمع الدولي، أمر أساسي للنجاح في عكس مسار هذا التهديد على المدى الطويل.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر توغو على الترتيب لهذه المناقشة المواضيعية في المجلس بشأن مسألة القرصنة في خليج غينيا. وأشكر وكيل الأمين العام باسكو، والسيد موساه، مدير الشؤون السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيدة أوكونغا، نائبة الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا، على إحاطاتهم الإعلامية.

في السنوات الأخيرة، باتت أنشطة القرصنة المتكررة في خليج غينيا تهدد أمن التجارة والملاحة البحرية بشكل خطير وتؤثر سلباً على السلام والأمن في المنطقة. ولها أثر أيضاً على الأنشطة الاقتصادية للدول الساحلية والبلدان غير الساحلية المجاورة. والصين تعرب عن قلقها البالغ إزاء هذه الحالة. وينبغي للبلدان المطلة على خليج غينيا، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والمجتمع الدولي إدراك الطابع الخطير للمشكلة، واتخاذ التدابير العاجلة والفعالة والوقائية والشاملة، وحل المشكلة على النحو الواجب من خلال تعزيز التعاون الدولي ووضع استراتيجيات متكاملة.

والبلدان المطلة على خليج غينيا تتحمل المسؤولية الأساسية عن التصدي لظاهرة القرصنة. والصين ترحب بالمبادرات الإيجابية التي اتخذتها البلدان المعنية، ومنها وضع استراتيجيات وطنية وتعزيزها، وترسيخ الحوكمة، وتعزيز القدرات البحرية والنظم القضائية وإنفاذ القانون، ونشر الدوريات البحرية المشتركة. ونأمل أن تواصل البلدان المعنية

زيادة الواردات وتعزيز التنسيق والتعاون وتحمل نصيبها من المسؤولية عن صون السلام والأمن الإقليميين.

ومؤخراً، قامت المنظمات الإقليمية ذات الصلة – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا – بإعداد استراتيجية إقليمية متكاملة لمكافحة القرصنة وأنشأت مراكز للتنسيق الإقليمي حققت نتائج ملموسة بالفعل. وتعرب الصين عن امتنانها لعمل تلك المنظمات. وأملنا أن تواصل المنظمات ذات الصلة القيام بدور ريادي وتنسيقي، وأن تعقد مؤتمر قمة إقليمي بشأن منع القرصنة ومكافحتها في أقرب وقت ممكن، وأن تعزز آلياتها التنسيقية وتحسنها حتى يتسنى لها أن تعمل في تآزر.

ولا غنى عن دعم ومساعدة المجتمع الدولي في التصدي لمسألة القرصنة في خليج غينيا. والصين تدعم التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير بعثة التقييم (انظر S/2012/45). ونؤيد قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي في التعاون الدولي لمكافحة القرصنة وتقديم المزيد من الدعم المالي والفني للبلدان والمنظمات الإقليمية المعنية. وندعو البلدان التي تتوفر لديها القدرات على معالجة المسألة بشكل ناجع إلى أن تفعل ذلك، وأن تقدم المساعدة الضرورية وفي حينها، على أساس احترام سيادة البلدان المعنية. وستواصل الحكومة الصينية تقديم المساعدة في حدود إمكانياتها.

ومسألة القرصنة لها خلفية اقتصادية واجتماعية عميقة. فالقرصنة تقع في البحر ولكن أسبابها الجذرية تكمن في اليابسة. فالفقر وتعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية يوفران أرضاً خصبة للقرصنة. وحل مشكلة القرصنة يتطلب وضع استراتيجية متكاملة لمعالجة أعراضها وأسبابها الجذرية. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده والقيام بدور أكثر فعالية في مساعدة البلدان المعنية على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذا النقاش، الذي يسمح لنا بتقييم غياب الأمن البحري في خليج غينيا، استناداً إلى تقرير بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة (انظر S/2012/45). كما أود، بالطبع، أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية، وممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا.

غدت القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا مصدر قلق للمجلس في الآونة الأخيرة. غير أن الدول الأفريقية وشركات النقل البحري تعاني من عواقب هذه الحالة منذ سنوات. وخلافاً للحالة في الصومال، فإن أعمال القرصنة في خليج غينيا عادة ما تجرى في مناطق قريبة من الساحل وتبدو ظرفية أكثر من العمليات التي يخطط لها سلفاً. غير أن أثرها على اقتصادات الدول الساحلية كبير، حيث أنها تزيد من تكلفة التجارة البحرية والأنشطة الاستخراجية. وتقرير بعثة التقييم يبين ذلك بوضوح شديد في حالة بنن.

ويجب أن يتمثل هدفنا السياسي بوضوح في دعم دول خليج غينيا التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان الأمن البحري في نطاق ولاياتها القضائية. وفي هذا السياق، ينبغي لنفس هذه الدول والمنظمات الإقليمية المعنية – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا – أن تضع استراتيجية إقليمية يمكن للأمم المتحدة أن تدعمها.

ومجلس الأمن، في قراره ٢٠١٨ (٢٠١١) المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يرحب باعتزام الدول المطلة على خليج غينيا عقد مؤتمر إقليمي. وفي هذا الصدد، نكرر تشجيعنا لتلك المبادرة. كما نرحب بالتدابير التي

اتخذها المنظمات الإقليمية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا واستراتيجيتها للأمن البحري ومكتبها الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، في بوينت نوار، الكونغو. فهذه الممارسات السديدة جديرة بأن تستعرض على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما ندعو المنظمات الإقليمية المختلفة إلى تحسين تنسيق إجراءاتها ومواردها حتى يتسنى مراقبة منطقة الملاحة البحرية في خليج غينيا بالكامل وليس جزئياً.

وفرنسا تعمل على مكافحة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا. فسفن البحرية الفرنسية تستفيد من زياراتها للمنطقة في إجراء أنشطة تعليمية وتدريبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، افتتحت سلطات غينيا الاستوائية في باتا مدرسة بحرية إقليمية جديدة يدعمها التعاون الفرنسي. وفرنسا أيضا وراء العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في خليج غينيا. فقد نظمت حلقة دراسية إقليمية في كوتونو خلال تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لتقييم احتياجات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس). وسيتم تنفيذ توصياتها عن طريق برنامج قدره ١,٦ مليون دولار لإصلاح قطاع الأمن البحري في توغو، وبنن، وغانا. وتمثلت الخطوات الأولى في إيفاد بعثة من الخبراء البحريين التابعين لإيكواس إلى ليبرفيل ودوالا في الأسبوع الماضي بغية إتاحة الاستفادة من الهياكل البحرية التي وضعتها إيكاس في السنوات الأخيرة، مما ييسر التعاون بين هاتين المنظمتين في المستقبل.

كما اقترحت فرنسا في عام ٢٠١١، بوصفها رئيسة مجموعة الخبراء الثمانية في عمليات حفظ السلام/بناء السلام، إنشاء آلية للتنسيق بين أعضائها - بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي - لتعزيز قدرات الأمن البحري بغية تفادي الازدواجية في بذل الجهود ومعالجة نقص التدريب في مجالات معينة.

وينظر الاتحاد الأوروبي حاليا في تمويل إنشاء آليات إقليمية للتدريب وتبادل المعلومات وتعزيز خفر السواحل في دول خليج غينيا. وتهدف المبادرة الأوروبية ''سيكوب'' أيضا إلى تعزيز مكافحة الاتجار البحري غير المشروع وأمن الموانئ. وهذه الجهود، مع ذلك، لن تكون فعالة على المدى الطويل إلا إذا كانت جزءا من استراتيجية إقليمية للتعاون بين دول خليج غينيا، ومن السياسات الوطنية المناهضة للجريمة البحرية، بما في ذلك الفساد، كما يوضح تقرير بعثة التقييم. ولكل من مجلس الأمن والدول الساحلية والمانحين الدوليين دور للقيام به.

ونأمل أن يواصل الأمين العام إطلاعنا على الحالة في خليج غينيا. وسوف نقرأ باهتمام بالغ التقارير المقبلة التي ستردنا من مكتبي الأمم المتحدة الاقليميين في داكار وليبرفيل.

إننا نشكر توغو على مشروع القرار الذي قامت بتوزيعه والذي هو حاليا قيد المناقشة. ونحن نمحضه دعمنا الكامل ونأمل أن يجري اعتماده بسرعة.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفد توغو على تنظيم هذه الجلسة بشأن مسألة ذات أهمية رئيسية لدول غرب ووسط أفريقيا. كما نتوجه بالشكر إلى السيد لين باسكو على إحاطته الاعلامية عن حالة القرصنة في خليج غينيا. ونحن ممتنون أيضا للسيد عبد الفاتح موسى والسيدة فلورنتينا أدنيك أوكونغا، اللذين يمثلان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، على التوالي.

إننا نقدّر مبادرة الأمين العام إلى نشر بعثة التقييم لدراسة الخطر الناجم عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في

بحر خليج غينيا. وقد قرأنا تقريرها بعناية (انظر S/2012/45)، ونعتقد أنه يتضمن توصيات مفيدة لمواجهة ذلك الخطر.

تدعم باكستان بقوة اتباع نهج شامل ضد القرصنة البحرية. ونحن ما فتئنا نؤدي دوراً نشطاً في مكافحة القرصنة عن طريق تقديم سفننا الحربية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال منذ عام ٢٠٠٩. وازدياد أعمال القرصنة في خليج غينيا يهدد الرفاه الاقتصادي للعديد من البلدان في تلك المنطقة. فوفقاً للمنظمة البحرية الدولية، وقع ٥٨ هجوما في المنطقة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١١، منها ٢١ هجوما وقع قبالة سواحل بنن – وهي دولة يعتمد اقتصادها اعتماداً غالباً على أنشطة الموانئ. ووفقاً لتقرير بعثة التقييم، يتكبد الاقتصاد في منطقة غرب أفريقيا خسارة سنوية بسبب القرصنة تقدّر بمبلغ بليوني دولار.

ومما يبعث على القلق أيضا وجود مؤشرات إلى الروابط بين القرصنة وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة، مثل تموين السفن بالوقود والاتجار بالمخدرات. وإذا تركت هذه الجريمة المنظمة وشأنها، فيمكنها أن تزيد من تقويض الحكم والتنمية الاقتصادية في البلدان المتضررة. وسيعمل مناخ انعدام الأمن على ثني الاستثمارات وخاصة في قطاع النفط البحري. لذلك، نحن نتعاطف تماما مع البلدان المتضررة ونتفهم قلقها حيال اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الحالة.

ولقد اتخذت دول المنطقة، متصرفة في حدود مواردها القائمة، عدة مبادرات لمكافحة القرصنة، ولكن التقدم قد أعيق بسبب الافتقار إلى القدرات. فعلى سبيل المثال، إن عملية الازدهار بين نيجيريا وبنن تكلف بنن ٤٦٦ ٠٠٠ دولار في الشهر، وهي التكلفة التي، على الرغم من أنها لا تشكل سوى ٥ في المائة من التكلفة الكاملة لهذه العملية، لا يمكن تحملها. أمّا بلدان أخرى في المنطقة فتفتقر ببساطة إلى القدرة والإمكانية المالية للقيام بهذا الكفاح بفعالية.

ولا يمكن أن يتحقق القضاء على القرصنة في منطقة بحجم خليج غينيا دون اتباع نهج تعاوني وتآزري ينطوي على بلدان المنطقة والشركاء الدوليين. ونحن نرى أن هذا النهج قد يتألف من العناصر التالية.

أولاً، هناك حاجة إلى وضع استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة ذات الظروف المحددة في خليج غينيا. وفي هذا الصدد، إن عقد مؤتمر قمة مبكّرا لرؤساء الدول في خليج غينيا سيكون حاسما. وتحتاج الاستراتيجية إلى أن تأخذ بعين الاعتبار تعزيز الإطار القانوني على الصعيدين الوطني والإقليمي بغية تجريم أعمال القرصنة ومحاكمة ومعاقبة الأشخاص المشاركين في هذه الأعمال؛ ووضع آليات للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة؛ وإنشاء نظم جماعية للمراقبة، وتبادل المعلومات وإجراء دوريات مشتركة في خليج غينيا؛ والتصدي للروابط بين القرصنة وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة؛ والتصدي للأسباب الأساسية للقرصنة.

ثانيا، ريثما يتم وضع استراتيجية شاملة، يجب أن تنظر دول المنطقة في اتخاذ تدابير مؤقتة ترمي إلى تعزيز العمل التعاوني في مجال مكافحة القرصنة. ثالثا، مكافحة القرصنة في البحار هو اقتراح مرتفع الكلفة بحيث تحتاج بلدان المنطقة إلى دعم من الشركاء الدوليين لبناء القدرات. رابعا، ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية بلدان المنطقة في تنسيق جهودها من خلال وضع استراتيجية إقليمية شاملة والعمل بها عن طريق تعبئة الموارد وتقديم المساعدة التقنية. خامسا، لدى تنفيذ تدابير مكافحة القرصنة، يجب احترام سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها.

وأخيراً، نظراً لتجربة مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، نود أن نؤكد على أهمية اتخاذ تدابير فعالة عاجلة لمواجهة القرصنة في خليج غينيا بغية الحؤول دون خروج الحالة عن السيطرة. لذلك، فإننا نؤيد مشروع القرار قيد نظر المجلس.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة توغو على إعطائنا فرصة أخرى لزيادة فهمنا لظاهرة القرصنة في خليج غينيا، ولمناقشة ما يمكننا فعله جماعياً لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد السلام والاستقرار الإقليميين. كما أشكر وكيل الأمين العام، باسكو، على بيانه وعلى إبراز النتائج الرئيسية التي خلص إليها تقرير بعثة التقييم (انظر S/2012/45). كذلك أرحب بممثلَي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا واشكرهما على بيانيهما.

تعتبر البرتغال أن مشكلة القرصنة في خليج غينيا هي نتيجة الخطر الأوسع نطاقا الناجم عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا، وهو ما أتيح لنا فرصة مناقشته في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6717). كما ذكرنا حينئذ، ترتبط القرصنة بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة، وتستفيد من الشبكات الإجرامية القائمة ومواردها.

ومثلما يبرز التقرير، إن القرصنة في خليج غينيا ليست ظاهرة جديدة، بل أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر تواترا وأكثر تطورا في أساليبها وأكثر عنفاً. وباتت آثارها محسوسة أبعد بكثير من نطاق الأمن البحت، حيث أنها تعطل الأنشطة التجارية والاقتصادية الحيوية للدول الساحلية. وقد أفيد بأن الاقتصادات الأفريقية الغربية فقدت حوالي بليوني دولار من الإيرادات السنوية نتيجة القرصنة.

وشهدت بنن على وجه التحديد تدهوراً في أنشطة الشحن لديها بنسبة ٧٠ في المائة نتيجة لهجمات وقعت في العامين الماضيين. الأهم من ذلك، تؤثر القرصنة على بلدان لديها مستويات بالغة التفاوت من حيث القدرات المؤسسية للتعامل مع المشكلة، التي لا يمكن حلها بتدابير معزولة تتخذها كل دولة على حدة. لذلك، نوافق تماما على التوصية المركزية التي تضمنها التقرير، ألا وهي ضرورة وجود استراتيجية على صعيد المنطقة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، تعتمد في المقام الأول على الجهود التي تبذلها الهيئات الإقليمية. والإرادة السياسية التي أعرب عنها قادة الجماعة للعمل سوياً مع بلدان لجنة خليج غينيا ولتنسيق سياساتها لمكافحة القرصنة علامة مشجعة للغاية. نحن نتطلع إلى نتائج مؤتمر القمة المزمع للجمع بين جميع دول خليج غينيا.

اسمحوا لي أن أضيف بعض الأفكار حول دور المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، في المساهمة في الجهود الإقليمية.

إنه لأمر إيجابي جدا أن تبدي العديد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك لجنة خليج غينيا، والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، اهتماماً بمشكلة القرصنة وأن تتصدي لها. ولكي تكون هذه الجهود المختلفة فعالة، لا بد من تنسيقها، مع المراعاة الكاملة لمجال الكفاءة لكل منظمة من هذه المنظمات. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في ضمان التماسك والتنسيق الشامل لتلك المبادرات، وكذلك في تعبئة المساعدة الدولية لبناء قدرات المنظمات الإقليمية في مجالات حيوية مثل المراقبة وتسيير الدوريات وتبادل المعلومات.

علينا أيضا أن نحاول الاستفادة من الآليات القائمة. على سبيل المثال، تشكل خطة العمل الإقليمية للجماعة بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات الإطارَ المرجعي للمبادرات في هذا المجال، ويمكن

توسيعها لتشمل التهديد المتمثل في القرصنة. كما يمكن لمبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تشجع على تجميع المعرفة والموارد الوطنية، أن تضيف مسألة القرصنة إلى مجالات نشاطها. وينطبق الأمر نفسه على البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وينبغي تقاسم أفضل الممارسات من فرادى البلدان ومن برامج المساعدات الثنائية القائمة بالفعل مع الشركاء الإقليميين.

ويمكن أيضا أن تؤدي المساعدة الدولية دورا أساسيا في مساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية على مواءمة أطرها القانونية لتكون قادرة على التعامل بفعالية أكبر مع الطبيعة المتغيرة للتهديدات التي يتعرض لها الأمن والاستقرار. إن إنشاء مؤسسات قضائية إقليمية للتعامل مع مسألة القرصنة، كما ورد في التقرير، توصية مهمة، في رأينا، يمكن أن تستكشفها المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

كما تعلمنا من الحالة في المحيط الهندي، فإن القرصنة ظاهرة معقدة تتطلب اهتمامنا المنتظم والوثيق. ومن شأن تشجيع تحسين القدرات، وتحسين المعرفة، وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال مكافحة القرصنة أن يشكل إسهاماً حاسما من مجلس الأمن في الاستقرار والتنمية الإقليميتين.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد لين باسكو على تقديمه تقرير الأمين العام (انظر S/2012/45) عن نتائج زيارة بعثة الأمم المتحدة التقييمية إلى منطقة خليج غينيا. ونود أيضا أن نشكر السيد عبد الفتاح موسى والسيدة فلورنتينا أدنيكي أوكونغا على المعلومات التي قدموها.

يؤكد تقرير الأمين العام أن تهديد القرصنة في غرب أفريقيا أبعد من أن يكون مجرد خرافة. فهناك بالفعل خسائر بشرية. وقد صدمنا بما ورد في التقارير مؤخراً عن مقتل قبطان إحدى السفن، وهو مواطن من الصين، على يد قراصنة محليين. في ذلك الصدد، فإن هناك سببا كافيا للقلق. وبطبيعة الحال، لم يخرج الأمر حتى الآن عن السيطرة بقدر ما حدث في منطقة القرن الأفريقي. ومع ذلك، إن لم تتخذ تدابير كافية الآن لمعالجة هذه المسألة، فإن المشكلة يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة.

نحن نتفق مع الاستنتاج الأساسي الذي خلص إليه التقرير وهو أن دول المنطقة والمنظمات الإقليمية الكبرى يجب أن تأخذ زمام المبادرة في معالجة هذه المشكلة. في هذا الصدد، نرحب بالجهود المشتركة التي تقوم بها بنن ونيجيريا، جنبا إلى جنب مع مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا. ونؤيد عقد مؤتمر قمة إقليمي في وقت مبكر بشأن مشكلة القرصنة من أجل وضع استراتيجيات متكاملة لمكافحة القرصنة.

يتطلب الطابع الخاص لهجمات القراصنة في خليج غينيا تحديد الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع هذه الهجمات. يعني ذلك، أولا وقبل كل شيء، أن يعزز خفر السواحل الوطنية الرقابة على السواحل في المنطقة، وأن يجري تنظيم دوريات مشتركة، وتنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات العملية. ونعتقد أن تدابير من هذا القبيل، شريطة تنفيذها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، سوف تكفي لحل المشكلة حلاً تاماً.

وخلافا للحالة قبالة سواحل الصومال، فإن من المؤشرات الواعدة هنا أن تلك الأنشطة ستضطلع بها دول لديها آليات دولة قائمة، وجيوش وقوات بحرية مدربة، ولديها كذلك هيئات قضائية وهيئات لإنفاذ القانون تعمل بشكل طبيعي قادرة على نحو مستقل على ملاحقة القراصنة

ومحاكمتهم. في ذلك الصدد، نعتقد أن دور المجتمع الدولي يتمثل في توفير الدعم المادي والتقني اللازم لدول المنطقة، وذلك بوسائل أولها تجهيز وتدريب المتخصصين من إدارات خفر السواحل في تلك الدول. ونوافق على أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا تنسيقياً حاسما، بالإضافة إلى المساعدة في تعبئة الموارد المالية الدولية لمكافحة خطر القرصنة.

السيد برهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم وترؤس هذه الجلسة. وأتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى السيد لين باسكو، والسيد عبد الفتاح موسى، ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيدة فلورنتينا أدنيكي أوكونغا، ممثلة لجنة خليج غينيا على إحاطاتهم الإعلامية.

كما قلنا في الغرفة خلال المناقشة (انظر S/PV.6633) بشأن السلم والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي عقدت يوم ٢١ شباط/فبراير، فإن المملكة المتحدة ترحب بتركيز مجلس الأمن على التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري في خليج غينيا. تؤثر القرصنة والسطو المسلح في البحر بشكل كبير على أمن الدول الساحلية وغير الساحلية في المنطقة على حد سواء. وتشكل هذه الأنشطة، خاصة عندما ترتبط بالاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، وبالصيد غير المشروع وسرقة النفط وإعاقة التجارة الدولية، تهديدا للسلام والأمن الإقليميين. وهي تعوق كذلك التنمية الاقتصادية. من المهم التصدي لهذه التهديدات التي تواجه أمن الملاحة البحرية من أجل جني الفوائد التي يمكن أن يتيحها المجال البحري الآمن. وترحب المملكة المتحدة بالدور القيادي الذي تضطلع به توغو بشأن هذه المسألة.

شهد العام ٢٠١١ زيادة كبيرة في حجم وتأثير السطو المسلح وحوادث القرصنة في خليج غينيا، كما استمعنا إلى ذلك. ويساور المملكة المتحدة بالغ القلق من جراء الزيادة في عدد الهجمات ووتيرتها، فضلا عن العنف الذي ما زال يطبعها على نحو متزايد. في وقت سابق من هذا الشهر، وقعت ثلاث هجمات في أربعة أيام فقط، أسفرت عن مقتل اثنين من البحارة. وأصاب الاضطراب أيضاً صناعة النقل البحري، وحُقَّ لها، بسبب تلك الحوادث. فمن غير المقبول أن يتعرض البحارة الأبرياء لخطر الهجمات العنيفة والموت أثناء عبور تلك المنطقة.

في السنة الماضية، انتشرت حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا على طول الساحل، وكذلك في عرض البحر، مع وجود بعض الأدلة على استخدام السفن الأم. تلك المشكلة مشكلة إقليمية، ولا تقتصر على المياه الإقليمية لنيجيريا وبنين. ومن مصلحة جميع الدول في المنطقة أن تعمل معا من أجل الهدف المشترك المتمثل في منع المزيد من زعزعة الاستقرار.

تستطيع دول المنطقة بالطبع أن تجني فوائد كبيرة من خلق مجال بحري آمن. لذا فإننا نحث دول المنطقة على أن تعلن مناطقها الاقتصادية الخالصة. من شأن ذلك أن يعطي الدول صلاحية إنفاذ قوانينها الوطنية، بما فيها تلك المتعلقة بالصيد، وحماية البيئة، بما في ذلك حمايتها من إلقاء النفايات، والسطو المسلح في البحر. كما سيمكِّن من السيطرة الوطنية على جميع الموارد الاقتصادية داخل المناطق الاقتصادية الخالصة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحياة البحرية، والتعدين والتنقيب عن النفط.

في ذلك الصدد، نحث الدول على الاستمرار في التنسيق بشأن النشاط البحري، محليا وإقليميا على حد سواء، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. من المهم بدء العمل الآن لمنع الحالة من التدهور. ونأمل أن يتمكن رؤساء دول غرب أفريقيا من تحديد أولويات الأنشطة لمعالجة طائفة التهديدات الأمنية البحرية التي تواجه بلدانهم.

ترحب المملكة المتحدة ترحيبا شديدا بالقيادة التي تحلت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في العمل معا بشأن الأمن البحري قُبالة ساحل غرب أفريقيا. ونرحب بحرارة أيضا بالمبادرة التي قادها قطاع الصناعة لإقامة مركز لتقاسم المعلومات التجارية البحرية على شكل موقع على شبكة الإنترنت لكي تحذو حذو المركز الأمني البحري (في القرن الأفريقي)، الذي ثبت نفعه في التصدي للقرصنة قبالة الساحل الصومالي.

هذه مناقشة هامة جاءت في أوانها، وإني ممتن لقيادة توغو على هذه المسألة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في مستهل كلمتي أود أن أشارك الآخرين الإشادة بكم، سيدي، وبوفدكم على تنظيم هذه الجلسة بشأن مسألة أصبحت تشكل تهديدا كبيرا للملاحة البحرية والأنشطة التجارية والاقتصادية في خليج غينيا. أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية وعرضه تقرير الأمين العام عن بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة بشأن الموضوع (انظر S/2012/45). أود أيضا أن أسجل في المحضر تقديرنا لممثلي لجنة خليج غينيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على بيانيهما القيمين.

ناقش مجلس الأمن مشكلة القرصنة في خليج غينيا لأول مرة خلال رئاسة الهند، وكان ذلك في آب/أغسطس من العام الماضي. ومنذ ذلك الحين، ما برحت تحدث عدة أعمال قرصنة جديدة في خليج غينيا، وقد أخذت المشكلة أبعادا أكثر خطورة. وتشعر الدول الساحلية بأثرها على نحو متزايد، وقد تجلت أهمية جدية تلك المسألة بالعدد المشارك من الوفود في مناقشة اليوم. أشكر جميع المشاركين على تشاطر تقييماتهم معنا.

إن القرصنة قبالة السواحل الأفريقية تبين مدى عدم الاستقرار السائد في المنطقة والمدى الذي تبلغه المجموعات الإرهابية والإجرامية المنظمة. إنها تستهدف السفن الناقلة للنفط والمواد الكيميائية، ومنصات التنقيب عن النفط في خليج غينيا، وترتكب العنف الشديد ضد أسراها. تنتج المنطقة أكثر من ٥ ملايين برميل من النفط يوميا وثلاثة أرباع إمدادات العالم من الكاكاو. وهكذا فإن هجمات القرصنة تؤثر تأثيرا ضارا بالصناعة النفطية الحديثة العهد في المنطقة وبالشحن التجاري والبحري.

ويبين تقرير الأمين العام أن القرصنة في خليج غينيا تتسبب بالفعل بخسارة اقتصادية سنوية تبلغ بليوني دولار، مما يمثل مبلغا كبيرا بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي سنويا في بلدان المنطقة. وكما قال ذوو المصالح الإقليميون في بياناتهم اليوم فإن عددا كبيرا من الشباب العاطلين عن العمل ينجذبون إلى أعمال القرصنة والسطو البحري.

إن النموذج التجاري الناشئ لعمل القرصنة منخفض من حيث التكلفة والمخاطرة، لكنه يدر عائدات كبيرة. وفي حين أن مسائل اقتصادية واجتماعية من قبيل الفقر والبطالة ربما تحرض على القرصنة، فإن الأسباب الرئيسية لها تكمن في محدودية القدرة المؤسسية للبلدان في المنطقة. والتصدي لمشاكل مثل انتشار الأسلحة، وضعف الهياكل البحرية وكذلك ضعف إنفاذ القانوني ونظم الإدعاء العام لا بد من أن يصبح جزءا لا يتجزأ من جهود مكافحة القرصنة. وبخلاف ذلك، فإن القرصنة قبالة ساحل الصومال والقرصنة في خليج غينيا يمكن أن تزداد بسرعة وتصبح تكتلا احتكاريا في بلدان المنطقة.

وما فتئت الهند في طليعة الدول التي تسلط الأضواء على خطر القرصنة قبالة السواحل الصومالية، وتشدد على الضرورة الماسة إلى قيام المجتمع الدولي بوضع استراتيجية

شاملة لمكافحة القرصنة. كذلك تشعر الهند بالقلق إزاء تصاعد القرصنة في خليجي غينيا، بما في ذلك التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لها. وفي حين أن الحالتين مختلفتين اختلافا تاما في حجمهما في هذه المرحلة، من الممكن جدا أن يؤدي عدم قيام المجتمع الدولي بعمل حاسم ضد القرصنة قبالة ساحل الصومال إلى زيادة جديدة في أعمال القرصنة في خليج غينيا.

لقد حان الوقت الآن لكي ينصب اهتمام المجلس على معالجة مشكلة القرصنة وأن يتحول ذلك الاهتمام إلى خطة عمل محددة. وكونها مشكلة إقليمية فلا بد للإجراء الذي يتعين اتخاذه من أن يشمل التعاون الكامل من جانب المجتمع الدولي، الذي تقوده الأمم المتحدة مع بلدان غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نرحب ببعض الخطوات المتخذة، من قبيل إنشاء شبكة دون إقليمية لخفر السواحل في غرب ووسط أفريقيا، ورسم استراتيجية أمنية بحرية لدول الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا، وإنشاء مركز إقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، وإنشاء لجنة خليج غينيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا.

ساعدت هذه المبادرات في وضع برنامج للحكومات لاتخاذ نهج جماعي نحو المشكلة. كذلك أسفرت استراتيجية الأمن البحري لجماعة دول وسط أفريقيا عن نتائج إيجابية في المنطقة التي تشمل الكاميرون، وغينيا بيساو، وغابون، وسان تومي وبرينسيبي. ينبغي تكثيف هذه الجهود لكي تشمل الجهود المشتركة لمكافحة القرصنة التي تتراوح من أعمال الدورية والرقابة في المياه الساحلية إلى تقاسم المعلومات والمعلومات الاستخبارية وبناء قدرات القوات البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، من الحيوي أيضا تعزيز النظم القانونية لضمان إجراء محاكمات فعالة وسريعة.

إن المزيد من التماسك فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية سيساعد على دعم التنفيذ الكامل والمستدام لهذه الجهود. وفي ذلك الصدد، نرحب بمقترح الأمين العام بشأن تيسير عقد مؤتمر قمة إقليمي لرؤساء الدول. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تساعد في تعبئة الموارد. إن وكالات الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، جميعها لديها دور هام تؤديه في الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة والتصدي للمشاكل المتعلقة بالإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وانتشار الأسلحة، وهي عناصر تتحالف كلها معا لزعزعة استقرار المنطقة.

في الختام، تعرب الهند عن استعدادها للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى زيادة التعاون الفعال فيما بين دول المنطقة للتصدي لخطر القرصنة والسطو المسلح في البحر.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس أغتنم هذه الفرصة لأشكركم وأشكر وفدكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، لإحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن تقرير بعثة التقييم المعنية بالقرصنة في خليج غينيا (انظر S/2012/45). كذلك نشكر السيد موسى والسيدة أوكونغا على بيانيهما بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا.

وفي وقت يتسم بعسر مالي واقتصادي عالميين، ترتب القرصنة في خليج غينيا آثارا مالية وأمنية شديدة بالنسبة للدول المعنية، وتحول الموارد المالية الهامة من التنمية الوطنية الرئيسية والأولويات الاجتماعية والاقتصادية إلى الأمن البحري. ومن الجدير ذكره أن الخسارة الاقتصادية الناجمة

عن آفة القرصنة تقدر بنحو بليوني دولار في السنة بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا.

ترحب جنوب أفريقيا بالتقرير الشامل لبعثة التقييم عن القرصنة في خليج غينيا. ويشدد التقرير على تكلفة الأثر الاقتصادي للقرصنة في خليج غينيا والاستراتيجيات العديدة التي تم تنفيذها على الصُعد القُطرية والثنائية ودون الإقليمية المختلفة في مكافحة الآفة. ونرحب بهذه الأعمال المتضافرة بوصفها تجسيدا للإرادة السياسية التي يتحلى بها قادة المنطقة في مكافحة القرصنة.

ونتشاطر قلق واستنتاج بعثة التقييم ومفادهما أن الزيادة الواضحة في القرصنة في خليج غينيا لا تزال تشكل تهديدا رئيسيا آخر للسلم والأمن والمصالح الاقتصادية في بلدان المنطقة. لقد شهدت المنطقة في الأشهر الأخيرة زيادة في عدد الهجمات وفي الطابع العنيف الذي اتسمت به هذه الهجمات مما استرعى درجة كبيرة من الاهتمام إزاء تزايد مشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة ساحل غرب أفريقيا.

إن تقرير الأمين العام يسترعي الانتباه عن صواب إلى حقيقة مفادها أنه ما من بلد في المنطقة لديه القدرة على التصدي بمفرده للانفلات الأمني البحري. لذلك نشيد بالجهود التي تقوم بها بالفعل البلدان المتأثرة، بما في ذلك تسيير الدوريات المشتركة في المنطقة التي تقوم بها نيجيريا وبنن. بيد أن هذه الدوريات في حد ذاتها ليست مستدامة وثمة احتياجات أخرى تنبغي تلبيتها. إن الجهود الراهنة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا للتصدي لخطر القرصنة جديرة بالثناء أيضا.

من الواضح أنه توجد فجوات عديدة على الصعيدين الوطني والإقليمي ونرحب بالتوصيات العملية والمفيدة للتصدي لآفة القرصنة في خليج غينيا. فهي تشمل، من بين أمور أخرى، تعزيز الأطر القانونية الوطنية وتعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية لدى الدول، وردود مدمجة ومنسقة على التحديات الأمنية البحرية على الصعيد الإقليمي، وتقديم الدعم الدولي لدول المنطقة. وجنوب أفريقيا تعيد التأكيد على رأيها بأنه لا يمكن التصدي للقرصنة بمعزل عن المسائل الأخرى وتشدد على أهمية معالجة ظاهرة القرصنة بطريقة شاملة تتضمن مكافحة الجريمة عبر الوطنية والتعامل مع الأسباب الجذرية لهذا التحدي، مثل بطالة الشباب.

ويتضح من التقرير أن بلدان المنطقة تفتقر إلى الموارد الكافية والقدرة على التصدي بمفردها لمسألة القرصنة والسطو المسلح في البحر. ولذلك، فإننا نرحب باعتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات منطقة خليج غينيا من أجل وضع استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة ستساعد بلدان المنطقة على تطوير قدراتها لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وفي هذا الصدد، نشجع البلدان في المنطقة على تأكيد إمساكها بمقاليد التصدي للمشكلة والاضطلاع بدور قيادي في مكافحة القرصنة. ونحن نتطلع إلى توصياتها بهذا الخصوص.

وندعو المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المعنية إلى تقديم الدعم اللازم لهذه المبادرة الإقليمية والجهود ذات الصلة، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة المالية والتقنية. وجنوب أفريقيا، من جانبها، مستعدة لمساعدة البلدان المتضررة من آفة القرصنة في منطقة غرب أفريقيا ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم لمعالجة

مشكلة القرصنة والسطو المسلح المتفاقمة في خليج غينيا. وأرحب أيضا بحضور السيد لين باسكو هنا اليوم وأشكره على إحاطته الإعلامية حول المسألة. كما أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره (انظر S/2012/45)، والذي يتضمن نتائج بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة ويشكل كذلك الأساس لمناقشة اليوم. ونعرب أيضا عن الشكر على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد عبد الفتاح موسى والسيدة فلورنتينا أدينيكي أوكونغا.

لقد كانت ثمة ضرورة للبعثة التي أشرت إليها للتو من أجل تقييم مدى خطر القرصنة وتقييم القدرات الوطنية والإقليمية لحماية الأمن البحري في المنطقة. ونحيط علما بالتوصيات الواردة في التقرير ونعتقد أن الجهود المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ضرورية من أجل معالجة ومكافحة ظاهرة القرصنة.

إن خليج غينيا موطن لبلدان لديها موارد طبيعية وسلع أساسية وفيرة. وتمثل تلك الموارد وتجارتها سبل عيش ملايين الناس ومصدر توفير فرص العمل لهم، وهي لن تتوقف عن أن تكون هدفا جذابا للأعمال الإجرامية إلى أن تُوضع استراتيجية لمكافحتها.

والعدد المتزايد من حالات السطو المسلح المسجلة في خليج غينيا يشكل دليلا قاطعا على وجوب التصدي للمشكلة بمبادرات واستراتيجيات كلية ذات طابع إقليمي. ويجب إيلاء اهتمام خاص لبلدان مثل بنن لأن المشكلة امتدت إلى أضعف بلدان المنطقة بسبب المعركة الضارية التي بدأتها البلدان المجاورة ضد القرصنة. ولذلك، فإن جهودا مثل الدوريات البحرية المشتركة التي تنفذها نيجيريا وبنن والكاميرون وتشاد يمكن أن تفيد في تقاسم الأعباء ومحاربة الآفة على نحو فعال.

ومكافحة ظواهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية والسطو المسلح في البحر والقرصنة تفوق القدرات الوطنية للبلدان المتضررة للقضاء عليها. ومن ثم، فإنها تشكل، في آن معا، تهديدا لاستقرار المنطقة بأسرها وكذلك مسؤولية جماعية. والتصدي لهذه التهديدات يعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي في المنطقة للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نكرر ما قالته ممثلة لجنة خليج غينيا بشأن ضرورة استخدام مجلس الأمن لمصطلحات أكثر دقة، حيث أن المجلس يستخدم أحيانا مصطلحي ''القرصنة'' و ''السطو المسلح في البحر'' كما لو كانا مترادفين. فعندما تُرتكب أعمال القرصنة داخل المياه الإقليمية للدولة، فإنها لا تُصنف باعتبارها أعمال قرصنة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولكن باعتبارها سطوا مسلحا في البحر. والتقرير المعروض علينا يشير إلى أننا نتعامل في معظم الأحوال مع المسألة الأخيرة. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للسياق الدقيق لكل حالة وظروفها، وأيضا للمعايير التي تتشاطرها جميع البلدان في المنطقة.

ينبغي أن يتلقى مؤتمر القمة الإقليمي المتوقع لدول خليج غينيا بشأن القرصنة كل الدعم اللازم من المجتمع الدولي، حيث أنه يمكن أن يحرك ويسرع الجهود والمبادرات المختلفة من أجل تحسين تنسيق الإجراءات التي تسعى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى وضعها. وحسن نية البلدان المتضررة واستعدادها للتصدي للتهديد ليسا موضع شك، ولكن عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذ تلك المبادرات المختلفة وضعف المؤسسات يبعثان على القلق فعلا.

والدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي قد تنشأ عن استراتيجية الأمن البحري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يمكن أن تساعد على جعل المبادرات التي تطرحها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات تأثير مباشر بقدر أكبر وأكثر فعالية في مكافحة القرصنة وفي تحقيق الأمن البحري اللازم، على الرغم من نقص الموارد المتاحة.

ونعتقد أن لجنة خليج غينيا ينبغي أن تضم المزيد من بلدان غرب أفريقيا من أجل تحقيق هدفها المتمثل في القيام بدور الجسر بين الجماعتين الاقتصاديتين. ونحن ندعو الجماعتين الاقتصاديتين لدول غرب ووسط أفريقيا إلى مواصلة جهودهما للعمل معا وصياغة الاستراتيجية الإقليمية الواسعة والمتكاملة اللازمة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، وذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع لجنة خليج غينيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا.

ونعتقد أنه يجب إحراز كل تقدم على أساس مذكرة التفاهم المتعلقة بإنشاء شبكة متكاملة دون إقليمية لخفر السواحل في غرب ووسط أفريقيا. وهذه المذكرة هي بمثابة الأساس لخطط العمل الوطنية والإقليمية التي ينبغي أن تضعها دول المنطقة من أجل العمل سريعا في إنشاء الشبكة المتكاملة دون الإقليمية لخفر السواحل في غرب ووسط أفريقيا.

وأخيرا، فإن التهديد الذي تمثله المشكلة لاستقرار البلدان المتضررة ولإمكانية أن تحقق التجارة التنمية الاقتصادية وتقضي على الفقر لاحقا في تلك البلدان يدعو إلى القلق. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن مكافحة القرصنة يجب ألا تقتصر على التصدي للمشكلة في البحر. ويجب بذل جهود لمعالجة الأسباب الكامنة التي تنشأ عادة على البر. وعلى الرغم من أننا نقر بإحراز تقدم في المناقشات الجارية في المنطقة وندرك أن ثمة حاجة إلى المساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، نعتقد أنه يجب اتخاذ خطوات ملموسة مثل عقد مؤتمر القمة الإقليمي لدول خليج غينيا بشأن القرصنة واستمرار الدوريات البحرية المشتركة.

في الختام، فإن وفد بلدي على استعداد للإسهام في الجهود الدولية الرامية لتنفيذ تعاون فعال فيما بين الدول على التصدي للتهديد المتمثل في القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لتوغو، بالنيابة عن المغرب، من أجل أخذها زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة، وبالتالي استكمال اللمحة العامة عن الحالة في غرب أفريقيا، مع التركيز اليوم على خليج غينيا. ويدل حضوركم السيد الوزير، وحضور وزير دفاع بنن، بوضوح على الأهمية التي توليها الدولتان الشقيقتان لهذه المناقشة. كما أود أيضا أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الواضحة والموجزة، بشأن عمل التقييم المهم، الذي تضطلع به الأمم المتحدة في البلدان المتضررة من أعمال القرصنة في تلك المنطقة البحرية. إن الضوء الذي سلطه ممثلا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، مفيد جدا لمناقشاتنا.

إن بلدي قد واصل خلال السنوات الأخيرة، في إطار تضامنه مع البلدان المهددة، إنذار المجتمع الدولي بالتطورات والتهديدات الذي تشكلها ظاهرة القرصنة في تلك المنطقة. ومن المنطقي تماما ترحيب المغرب بارتياح بالعمل الذي اضطلعت به بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة، التي زارت بنن ونيجيريا وغابون وأنغولا، خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، لتقييم نطاق التحديات التي تطرحها تلك الآفة في منطقتنا. إننا مهتمون للغاية بالمتابعة التي أجرتها تلك البعثة للتقرير (انظر S/2012/45).

ولم يعد تأثير القرصنة في خليج غينيا مجرد مسألة أمنية، ولكن أيضا مسألة تجارية واقتصادية. حيث تأثر النقل البحري الدولي و التجارة البحرية الدولية وأمن الطاقة، فضلا عن اقتصادات البلدان الساحلية وغير الساحلية في المنطقة، تأثرا شديدا ومقلقا، جراء تلك الظاهرة المنذرة بالخطر. وتتمثل الملاحظة الأولى الواردة في تقرير بعثة التقييم، في أن العديد من الدول في المنطقة تواجه صعوبات، من حيث قدراتها فيما يخص مكافحة هذه الظاهرة على نحو فعال. وتتمثل الملاحظة الثانية في عدم تمكن مختلف آليات التعاون دون الإقليمي من توفير استجابة ملموسة ومرضية ودائمة لتلك الآفة حتى الآن. لذلك فإننا نؤيد توصيات بعثة التقييم بشأن الاستجابات الوطنية والإقليمية لخطر القرصنة في خليج غينيا.

فيما يخص قدرات دول المنطقة، فإننا نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة في وضع يمكنها من القيام بدور رئيسي في مساعدة الدول، ولا سيما بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغية تطوير قدراتها وإستراتيجيتها الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والقرصنة، بما في ذلك وضع إطار قانوني وطني، يجعل من الممكن توجيه الاتهام للمرتكبين المزعومين لأعمال القرصنة ومحاكمتهم، وتعزيز التعاونين الأمني والقضائي عبر الحدود.

كما يتعين الإشادة بالإسهامات المادية والتقنية أو المالية للعديد من الشركاء الثنائيين، الذي يسعون لدعم بلدان المنطقة، والذين تلقينا منهم معلومات واضحة ودقيقة هذا الصباح. ونؤيد استمرارها وتعزيزها، فضلا عن تبادل الممارسات السليمة بين بلدان المنطقة.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، استثمر بلدي الكثير في إنشاء وتعزيز التعاون الأقاليمي، فيما بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، من أجل مواجهة التحديات التي يشكلها ذلك المحيط. إن بلدي يرحب بالقرار السياسي الذي اتخذته بلدان المنطقة، بشأن عقد مؤتمر قمة إقليمي يجمع رئاسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا. وسوف يوفر ذلك الاجتماع الفرصة لتطوير آليتي الحوار والتعاون بشكل معمق، على المستوى الأقاليمي بين المنظمتين دون الإقليميتين، ومع لجنة خليج غينيا، والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا. وبصورة أكثر دقة، سيمكن بلدان المنطقة من إنشاء آلية شاملة للتعاون الأقاليمي، وسييسر تبادل وجهات النظر، وتجميع الجهود الرامية إلى جعل تلك المنطقة أكثر أمنا.

إننا نتفق مع توصية التقرير المتعلقة بالحاجة إلى تعزيز البنية الأمنية الإقليمية، وضمان قدر أكبر من التوازن بين آليتي غرب ووسط أفريقيا.

ولن يكون أي تدبير يرمي إلى مكافحة القرصنة في خليج غينيا مستداما إلا إذا عولجت أيضا الأسباب الكامنة التي تسمح بانتشار تلك الآفة. ومن الأهمية بمكان، في ذلك الصدد، أن تدرج في أي استراتيجية لمكافحة القرصنة عناصر مرتبطة بتقوية المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، فضلا عن المسائل الإنمائية، على وجه الخصوص.

ويتعين أيضا معالجة جميع التحديات الناجمة ليس فقط عن القرصنة في خليج غينيا، ولكن الناجمة أيضا عن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والإرهاب في غرب ووسط أفريقا، والنظر فيها في سياق استراتيجية شاملة. على المجتمع الدولي أن يركز على العلاقة والروابط بين مختلف الشبكات الإرهابية والإجرامية، التي تزعزع على نحو متزايد، الاستقرار في القارة الأفريقية. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد

أدى إدراك الوزراء المسؤولين عن أنشطة النقل البحري والموانئ لتلك العلاقة، في المؤتمر الوزاري للدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، إلى إجراء محادثات في ليبرفيل، منذ مايو/ أيار ٢٠١١، بشان التعاون لتأمين بنيتهم التحتية، وحماية النقل البحري التجاري من تلك الأخطار.

إن اتخاذ القرار ٢٠١٨ (٢٠١١) يشكل نقطة تحول هامة في النقاش الدائر حول القرصنة في خليج غينيا. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء عناية خاصة لتلك المسألة، ويدعم دول المنطقة في مجال مكافحة هذه الآفة. وسيواصل المغرب من جانبه، جنبا إلى جنب معكم سيدي الرئيس، ومع أصدقائنا من جنوب أفريقيا، جعل هذا التحدي في صلب اهتمام مجلس الأمن. وأخيرا، يود وفد بلدي الإشارة إلى دعمه الكامل لمشروع القرار حول القرصنة في خليج غينيا، الذي قدمه بلدكم.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في إطار التعبير عن شكري لعقد هذه المناقشة الهامة، أود أيضا شكر السيد عبد الفتاح موسى والسيدة فلورنتينا أدينيكي أوكونغا، على إحاطتيهما الإعلاميتين، ووكيل الأمين العام لين باسكو على تعليقاته الهامة بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا (انظر S/2012/45).

تؤثر القرصنة والسطو المسلح في منطقة خليج غينيا، على أمن النقل البحري الدولي، ويهددان التجارة والتنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة.

والقرصنة لا تؤثر على الدول الساحلية فحسب، بل إنها تؤثر كذلك على البلدان غير الساحلية التي تعتمد عليها في نفاذ وارداتها وصادراتها إلى البحر. ووفقاً للتقرير، تتسبب القرصنة في خسائر سنوية قيمتها حوالي بليوني دولار لاقتصاد منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

ولا يمكن معالجة مشكلة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا بطريقة انفرادية أو منفصلة. وينبغي لجميع البلدان المتضررة أن تعمل معاً حتى لا يؤدي نجاح بلد ما إلى انتقال أنشطة القرصنة إلى بلدان أكثر هشاشة.

وعليه، فإن أي حل دائم وفعال يجب أن يشمل بذل جهود إقليمية ودولية حقة ومنسقة لوضع استراتيجية شاملة ترمي إلى تعزيز قدرة بلدان المنطقة على مكافحة تلك الجريمة.

وهجمات القرصنة في خليج غينيا ليست أحداثاً ظرفية أو منفصلة. بل على النقيض من ذلك تماماً، هناك أدلة متزايدة على أن نشاط القرصنة ممنهج ومنظم. وبالتالي، من المهم أن تتوفر معلومات دقيقة ومفصلة ويمكن التحقق منها بشأن نطاق وطرائق ومناطق محددة للحوادث لكي يكون أمامنا فهم أفضل لطبيعة تلك الظاهرة من أجل اتخاذ مبادرات تتواءم مع خصائص كل حالة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود دول المنطقة في ممارسة مسؤوليتها السيادية في مكافحة القرصنة. وفي هذا الصدد، لا بد من الحفاظ على الدور القيادي للدول المعنية في تطبيق الحلول لمكافحة تلك الآفة.

والمساعدة الفنية من أجل تعزيز النظم التشريعية والقضائية في مكافحة هذه الجريمة تكتسي أهمية رئيسية. ولا يقل أهمية تبادل المعلومات وإنشاء إطار لجمع المعلومات وتحليلها وتعميمها. وفي نفس الوقت، يجب توفير الدعم الفني والمادي والمالي من أجل بناء قدرات قطاع الأمن البحري في مختلف دول المنطقة.

ونحن نرى أن أي حل دائم وناجع لمشكلة القرصنة في خليج غينيا يتطلب تنفيذ نهج إقليمي للأمن البحري يشمل مختلف المبادرات التي بلورتها الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، إلى جانب مشاركة الاتحاد الأفريقي.

وكما يحدث في حالات أخرى ينظر فيها المجلس، ينبغي أن تشمل الاستجابة الفعالة لتلك الجريمة العوامل التي حددتها بعثة التقييم، كارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والتفاوت الواسع في الدخول في المجتمع، والتداول المنفلت للأسلحة غير المشروعة وتفشي الفساد.

وكولومبيا تؤيد الانعقاد المبكر لمؤتمر قمة إقليمي لرؤساء الدول المطلة على خليج غينيا باعتباره محفلاً ملائماً لمواصلة بلورة استراتيجية إقليمية عريضة لمكافحة القرصنة. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتقديم المساعدة للسلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بهذه المسألة وتنسيق المساعدة الدولية لدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة تلك الجريمة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية، وبعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بمكافحة القرصنة في خليج غينيا على تقريرها (انظر S/2012/45). كما أشكر السيد عبد الفتاح موسى، من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسعادة السيدة فلورنتينا أدينايكي أوكونغا، من لجنة خليج غينيا، على إسهاماتيهما.

في تناوله لنطاق التهديد الذي تشكله القرصنة في المنطقة، يؤكد التقرير وضعاً مثيراً للفزع. فقد ازدادت حوادث القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا، وباتت تشكل تهديداً متعاظماً للتنمية الاقتصادية والأمن للدول في المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، أود أن أركز بإيجاز على نقطتين، وتحديداً الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لمعالجة مسألة الأمن البحري وأهمية التنسيق المعزز بين الدول المتضررة والمنظمات الإقليمية.

أولاً، بغية زيادة الأمن البحري في خليج غينيا، يحتاج الأمر إلى مفهوم متكامل. والأسئلة حول كيفية منع القرصنة وكيفية مكافحتها، إلى جانب ضرورة معالجة الإطار السياسي والقانوني للتعامل مع القراصنة والشبكات الداعمة لهم. وأي نهج فعال سيعتمد إلى حد كبير على قدرة الدول المتضررة على نشر قوات أمنية مدربة ومجهزة جيداً إلى جانب وجود مؤسسات قضائية مختصة تعمل وفقاً لمبادئ سيادة القانون. كما أن نهجاً شاملاً ينبغي أن يعالج التهديد المباشر بشكل كاف، على أن يتعامل في الوقت نفسه مع الأسباب الجذرية والظروف المؤدية إلى تنامي القرصنة والسطو المسلح. وينبغي أن تؤخذ الدروس المستفادة من مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في الاعتبار حيثما أمكن.

والنقطة الثانية تتعلق بأهمية القيادة على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات التي اتخذتها دول المنطقة والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا. ومنها اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا استراتيجية للأمن البحري، وإنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجنة فرعية بشأن الأمن البحري، والخطوات التحضيرية التي اتخذتها نفس الجماعة صوب بلورة استراتيجية متكاملة للأمن البحري، فضلاً عن التعاون المتزايد بين الجماعتين.

وفي هذا الصدد، نشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا على العمل بشأن تنظيم مؤتمر القمة المشترك الذي تعتزم من خلاله وضع استراتيجية إقليمية مترابطة

لمكافحة القرصنة. وينبغي مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان المتضررة، وأيضاً مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، وفيما بينها.

وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية – مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا – دعم تلك الجهود. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي في التركيز على هذه المسألة في عام ٢٠١٢، ويقوم بتنفيذ مشاريع تستهدف على وجه التحديد دعم قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. وستواصل ألمانيا المشاركة في بناء قدرات الدول المتضررة والمنظمات الإقليمية من أجل التصدي لتحدي القرصنة الذي يقوض الأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

ووفدي يؤيد مشروع القرار الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً، ويؤيد اعتماده على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية توغو.

يسعد توغو أن هذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن القرصنة في خليج غينيا تجري بعد بضعة أيام من جلسة المجلس المكرسة لمناقشة أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.6717)، التي ترأسها رئيس دولة توغو شخصياً. وبالتالي، فإن مناقشة اليوم تمثل تصميم مجلس الأمن على تقديم الاستجابات الضرورية للتهديدات الجديدة للسلام والأمن التي تواجهها الدول في منطقة خليج غينيا الآن.

وقبل أن أواصل كلامي، أود أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس بشأن المسألة قيد النظر. كما أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان بلدي للأمين العام بان كي – مون على مبادرته الممتازة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بإيفاد بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بمكافحة القرصنة في خليج غينيا، إلى البلدان المتأثرة بشكل مباشر.

والملاحظات الواردة في تقرير بعثة التقييم (انظر S/2012/45) تبين بشكل واضح فداحة الخطر الذي تشكله القرصنة في خليج غينيا. وبالنسبة لتوغو، فإن تلك الملاحظات توفر لمجلس الأمن معلومات بشأن الطابع المفزع للحالة. وفي نفس الوقت، فهي تبرر قلقنا البالغ إزاء تداعيات التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة. وقد تفاقمت هذه الشواغل جراء الروابط التي صارت واضحة أكثر من أي وقت مضى بين القرصنة وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة في المنطقة، على نحو ما تم تأكيده أثناء المناقشة التي عقدت في ٢١ شباط/فبراير، والتي أشرت إليها للتو. وفي الواقع، فإن الإحصاءات الواردة في التقرير تبين أنه كانت هناك زيادة مقلقة في عدد الهجمات في قطاع غرب أفريقيا في خليج غينيا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١. وقد شهدت جمهورية بنن التي تعاني من آثار تلك الزيادة، انخفاضاً حاداً في الأنشطة في ميناء كوتونو. وتشكل الخسائر المالية الكبيرة التي يعاني منها البلد دليلاً واضحاً على الآثار الكارثية للقرصنة على الاقتصاد، وعلى الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة الاقتصادية في المنطقة.

وفي سبيل معالجة هذه الحالة الخطيرة، اتخذت دول خليج غينيا مبادرات مشتركة للتصدي لهذه الآفة، بما في ذلك على وجه الخصوص، البرنامج المعروف باسم "عملية الرخاء"، الذي يتم بموجبه تنفيذ دوريات مشتركة من قبل قوات أمن نيجيريا وبنن قبالة سواحل بنن.

وعلى الصعيد الوطني، وفي سبيل تعزيز الصكوك القانونية في ذلك الصدد، أذنت الجمعية الوطنية لحكومة توغو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بالتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، المؤرخة ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨. وعلاوة على ذلك، فقد مكّن بناء قدرات الأطراف الفاعلة الوطنية لمكافحة القرصنة، القوات البحرية في توغو من صد هجوم للقراصنة على سفينة بنمية في ٨ شباط/فبراير.

وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إطاراً شاملاً للأمن البحري: المركز الإقليمي للأمن البحري لغرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدول المعنية آلية للتمويل يتم بموجبها تجميع عائدات الضرائب البحرية لدول المنطقة وإيداعها في حساب موحد لتمويل الأمن البحري.

ونرحب أيضا بالعزم الذي أكده مجددا رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عبر مؤتمر القمة الذي عقد في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير الماضي لتعزيز التعاون مع لجنة دول خليج غينيا وجميع أصحاب المصلحة من أجل مكافحة القرصنة.

وترى توغو أنه – إذ نتطلع إلى انعقاد مؤتمر رؤساء دول وحكومات دول خليج غينيا – ينبغي دعم تلك النُهج وتشجيعها بغية تعزيز تبادل المعلومات والخبرات. لكن، وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فعلى الرغم من عزم تلك الدول وجهودها المبذولة للقضاء على القرصنة، سواء كانت على أساس فردي أم في إطار التعاون الثنائي، فإن قدرات بلداننا على الصعيدين الوطني والإقليمي ليست كافية لتمكينها من وضع حد لذلك التهديد أو القضاء عليه بطريقة فعالة.

وعليه، فإن من الضروري اتباع نهج جماعي لمعالجة المشكلة من أجل منع هذا الشر، ما أن يتم التصدي له على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي في منطقة خليج غينيا، من الانتشار في أماكن أخرى. وتوضح الزيادة في عدد الهجمات التي يشنها القراصنة قبالة سواحل بنن، على الرغم من أن عدد تلك الهجمات بدأ ينخفض قبالة سواحل نيجيريا، أهمية تقديم الدعم الدولي والمساعدة في التصدي لهذه الآفة.

وغني عن القول أيضا أن أعمال القرصنة في خليج غينيا لا تشكل تهديدا لدول المنطقة فحسب ولكن أيضا للتجارة الدولية، ولأفراد الأطقم البحرية الذين ينتمي بعضهم إلى مناطق أخرى من العالم. وبالتالي فإن مكافحة القرصنة تتطلب جهودا مشتركة من جانب جميع المناطق ولا يمكن تركها لدول خليج غينيا لتتصدى لها بمفردها.

وتود توغو أن تشجع وتثني على العديد من أشكال الدعم المقدم لبنن وغيرها من بلدان المنطقة دون الإقليمية من قبل مختلف الشركاء، بما في ذلك فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي، والإنتربول، بهدف تعزيز قدرات تلك البلدان في مجال الأمن البحري.

ويرى بلدي، نظراً إلى حجم الخطر، فإن للمجتمع الدولي دوراً هاماً للغاية ينبغي له الاضطلاع به. ولهذا السبب فإننا نؤيد الاقتراح بشأن تشجيع الأمم المتحدة لدول المنطقة على اتخاذ التدابير اللازمة لحشد الدعم الدولي للأنشطة التي تجري في المنطقة، والمساعدة في تنسيق المساعدة الدولية، خاصةً فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية شاملة.

ويدل اعتماد مجلس الأمن المتوقع لمشروع القرار الثاني بشأن مسألة القرصنة في خليج غينيا، على التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، بالعمل بعزم من أجل مكافحة القرصنة البحرية بالاشتراك مع دول خليج غينيا.

وتعرب توغو مجددا عن خالص شكرها لأعضاء مجلس الأمن لما قدموه من إسهامات في ذلك الصدد، وتأمل أن يساعد تنفيذ القرار المشار إليه آنفاً على حل المشكلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل بنن.

السيد ندورو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود بدايةً، أن أهنئكم بحرارة مرة أخرى، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٢. ويرحب بلدي، بنن، بالاهتمام الخاص الذي أولاه مجلس الأمن، في ظل رئاسة توغو، لمشاكل الأمن في أفريقيا، بما أن الأمن شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة لبلداننا.

سيدي الرئيس، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، سفير جنوب أفريقيا، لقيادته المتميزة أثناء فترة ولايته، وللنتائج القيّمة التي تحققت للمجتمع الدولي بصفة عامة، ولأفريقيا وشراكتها الاستراتيجية مع الأمم المتحدة. وأنوه أيضا بالإسهامات التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، وممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد عبد الفتاح موسى، والسيدة فلورنتينا أوكونغا، نائبة الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا.

في يوم الثلاثاء الماضي، وفي هذه القاعة بالذات، قاد رئيس جمهورية توغو، صاحب الفخامة فور غناسينغبي، شخصيا مناقشة رفيعة المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.6717). وكان الهدف هو تحديد أوجه التآزر اللازمة لشن حرب شاملة على هذا العدو المجهول، الذي يسبب المعاناة في البلدان الضعيفة للغاية في تلك المنطقة من القارة الأفريقية.

وتأتي مناقشة اليوم، التي ينظر المجلس أثناءها في تقرير بعثة التقييم التي أوفدها الأمين العام للأمم المتحدة إلى بلدان خليج غينيا، وخصوصا إلى بلدي، بنن، بوصفها متابعة منطقية للمناقشة التي عقدت في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الواقع، فإن هاتين الظاهرتين مترابطتين ترابطا وثيقا، سواء في طريقة عملهما أم في طابعهما على حد سواء. وتشكل كلتاهما تحديا حقيقيا لحكومات المنطقة فيما يتعلق باضطلاعها بصلاحياتها السيادية.

وتؤيد حكومة بنن الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة. ونتفق مع التحليل الوارد في التقرير قيد النظر، الذي يحدد على نحو بليغ الروابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة والسطو المسلح في البحر. وتتم تغذية هذه الظواهر بقيام تضامن إجرامي قوي بين الأنشطة التي تشمل أعمال الاحتيال المربحة، من قبيل تموين السفن بالوقود والاتجار بالأطفال، والكوكايين، والأدوية المزيفة، والسجائر.

وفي عام ٢٠١١ وحده، أفيد عن وقوع ٢١ هجوماً على سفن قبالة ساحل بنن. ومن كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، شُنّ ٥٨ هجوما بحريا قبالة سواحل غرب أفريقيا، بما في ذلك ١٨ هجوما في نيجيريا، وسبع هجمات في توغو، وهجومان في غانا وواحد في كوت ديفوار. إن هذه الهجمات تخلّف آثاراً سياسية، واقتصادية، وبيئية، وأمنية أليمة على بلداننا. والهجمات التي يشنها القراصنة هي كارثة بالنسبة إلى أمن منطقة خليج غينيا واقتصاداتها بصورة عامة، ولا سيما أنشطة ميناء كوتونو المستقل، الذي يشكل الرئة الاقتصادية لبنن. والواقع أن اقتصاد بنن يعتمد إلى حد كبير على الرسوم وتصاريح العبور التي تجنى من ميناء كوتونو المستقل. فأنشطة الميناء تمثل ٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلد؛ وهي تولّد

٨٠ في المائة من إيرادات الميزانية الوطنية التي تعتمد على الدخل من الضرائب، وتمثل ٩٠ في المائة من التجارة مع المناطق الداخلية. وميناء كوتونو المستقل هو منفذ طبيعي للبلدان غير الساحلية الخلفية - النيجر، وبوركينا فاسو، ومالي، وتشاد - التي تنخرط في تصدير واستيراد منتجاتها هناك.

ومنذ تسجيل الهجمات الأولى قبالة ساحل بنن، انخفض عدد السفن التي تدخل الميناء بنسبة ٧٠ في المائة، وارتفعت أقساط التأمين ارتفاعا كبيرا. وفي مواجهة أقساط التأمين المضاعفة، قرر عدد من السفن عدم استخدام ميناء كوتونو، في حين أن الإيرادات المستمدة من الميناء أمر أساسي لكفالة أداء دولة بنن. ونشأت هذه الحالة فيما كنا نأمل أن نحقق أرباحا من الاستثمارات الرئيسية لتحديث بنية الميناء التحتية، بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حساب مواجهة تحديات الألفية.

لذلك، سارع رئيس جمهورية بنن، السيد بوني يايي، إلى تنبيه المجتمع الدولي ومجلس الأمن حيال مسألة القرصنة في خليج غينيا. ويسرني أن أفيد بأن نداءات بنن طلباً للمساعدة حظيت باستجابة سريعة ومفيدة من الأمين العام بان كي - مون ومجلس الأمن عن طريق اتخاذ القرار ٢٠١٨ (٢٠١١). ومكّننا إيفاد بعثة تقييم الأمم المتحدة إلى الميدان من تحديد التدابير اللازمة لتصميم وتنفيذ استراتيجية وطنية وإقليمية متماسكة.

وقد تم تكثيف الجهود الوطنية والثنائية بغية التصدي لهذه الآفة. وأود أن أسلط الضوء بوجه خاص على الأثر الإيجابي للدوريات المشتركة التي تقوم بها القوات البحرية لنيجيريا وبنن قبالة ساحل بنن. فالدوريات المشتركة مكوّن من مكونات عملية الرخاء التي أطلقت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وهناك أربعمائة دورية بحرية تم القيام بها، بما في ذلك ٣١٦ دورية لقوات بنن البحرية. وتمثل الدوريات البحرية ٣ ٦٦٨ ساعة في البحر، منها ١ ٢٧٨ ساعة للبحرية التابعة لبنن.

وفي سياق هذه العملية، قسّم رئيس الأركان جزءا من الخط الساحلي لبنن إلى مناطق لإيواء السفن التي تُدعى إلى إسقاط مراسيها قريبا من الشاطئ في منطقة تستطيع قوارب الدوريات المشاركة في العملية أن تصل اليها. وسمح هذا التدبير بتجميعها بغية كفالة أمنها على نحو أكبر. وهذه التدابير تدعمها دوريات مشتركة معززة على مدار الساعة قريبا من مكان رسو السفن. وبالمثل، ثمة مراقبة دائمة بالرادار والراديو، تسمح باستجابات فورية لنداءات الاستغاثة. ومنذ انطلاق العملية، لم يبلّغ عن وقوع حوادث أخرى في المياه الإقليمية لبنن.

وإلى جانب هذه الدوريات المشتركة المكلفة جداً، تبذل حكومة بنن جهودا كبيرة معتمدة على مواردها المحلية الخاصة، بغية تعزيز قدراتها البحرية، بدعم من شركائها، وخاصة فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين. وهناك دول أعضاء أخرى، بما في ذلك هولندا، أبدت عزمها على تقديم الدعم. وتعرب حكومة بنن من خلالي عن امتنانها العميق لتضامنها النشط والعفوي.

وتم تركيب نظام ثانٍ للاتصالات، استكمالا لنظام الاتصالات الموجود في كوتونو. فهو يتيح لنا أن نمسح ساحل بنن برمته وجزءا كبيرا من ساحل توغو. ومن خلال قيام حكومة بنن في آذار/مارس ٢٠١٢ بنشر سفن دورية تحت قيادة القوات البحرية التابعة لبنن، سيكون بإمكان ١٠ إلى ١٥ شخصا أن يراقبوا أعالي البحار على مدار الساعة لفترة ١٠ أيام بغية ردع الهجمات على السفن قبالة ساحلنا. وتعكف بنن أيضا على تنفيذ برنامج مراقبة الواردات الرامي إلى كفالة المراقبة الفعالة للشحنات عن طريق فحص

الحاويات، الأمر الذي سيكفل أيضا الشفافية في تناول الشحنات البحرية، ويحد من فرص ارتكاب مخالفات خلال الإجراءات الجمركية. علاوة على ذلك، قمنا بإعداد مجموعة من الكلاب البوليسية للكشف عن المخدرات والمتفجرات وجميع الأشكال الأخرى من السلع المهربة رهنا بالقرصنة والسطو المسلح في البحر.

وبمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت حكومة بنن وأرست استراتيجية بحرية وطنية للأمن والسلامة، سوف تعزز نمو وتنمية الاقتصاد البحري، وتتيح حرية الحركة للأشخاص والبضائع على طول الممرات البحرية الاستراتيجية الرئيسية قبالة سواحلنا، وتعزز الأمن في الموانئ ومنشآت الموانئ، وتكافح الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية والجريمة البحرية، مثل السطو المسلح في المياه الإقليمية والقرصنة في أعالي البحار.

وتلقى الاستراتيجية في تكوينها الدعم من نهج تشاركي يشمل جميع أصحاب المصلحة. وهي تقوم على التدابير التالية: تعريف تدابير حماية السواحل؛ وتعيين الحدود البحرية وإقامة شراكات مع البلدان المجاورة؛ وإشراك الشركاء الاستراتيجيين في تدريب الموارد البشرية وتوفير الدعم اللوجستي اللازم لتعزيز قدراتنا الوطنية؛ وتعزيز تعاوننا مع الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين لضمان حرية الحركة للأشخاص والبضائع عبر هذا الطريق البحري الهام.

وثمة جهود تبذل على المستوى الإقليمي، ممثلة باجتماع الخبراء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي جرى تنظيمه في أبوجا خلال كانون الثاني/يناير للنظر في مشروع استراتيجية إقليمية متكاملة للأمن والسلامة على الصعيد البحري. وقد مهّد الاجتماع الساحة أمام الجماعات الاقتصادية الإقليمية للقيام بدور قيادي في تنسيق الجهود لمكافحة الأخطار البحرية في خليج غينيا، تمشيا مع الاستراتيجية البحرية المتكاملة التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي.

عُقد اجتماع أبوجا في سياق التحضير لمؤتمر القمة الإقليمي المذكور في القرار ٢٠١٨ (٢٠١١). وسيعقد اجتماع ثان لخبراء الجماعتين في كوتونو في آذار/مارس.

ترحب بنن بقرار فرنسا دعم الجهود التي ستتخذها بنن وتوغو وغانا للمحافظة على الأمن البحري على طول سواحلها. وسيتم توفير الدعم من خلال تمويل مبدئي قدره ٨٠٠ مليون يورو تضعه فرنسا تحت تصرف بلداننا الثلاثة في مجال مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر.

تنطوي مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح في خليج غينيا على رهانات كبيرة. فانعدام الأمن البحري يشكل خطرا على الحق الحصري للدول الساحلية في أن تمارس سيادتها الكاملة على مياهها الإقليمية. كما يجعل من الضروري ترسيم الحدود بشكل واضح. بالإضافة إلى تلك المتطلبات السياسية الأساسية، يجب علينا أيضا ألا نقلل من أهمية ما هو على المحك اقتصاديا.

خليج غينيا طريق بحرية في غاية الأهمية للتجارة الدولية. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة تحتوي على موارد نفطية هائلة، تقدر الآن بـ ١٤ مليار برميل. كل ذلك، إلى جانب احتياطيات الغاز الطبيعي وموارد صيد الأسماك، يجعل هذه المنطقة منطقةً استراتيجية من الدرجة الأولى للاقتصاد العالمي.

لا تزال موارد الصيد تخضع للسرقة بدون رقيب بسبب الصيد غير المشروع وغير المعلن. يمثل ذلك خسارة سنوية تبلغ ٢٠ مليار دولار على بلدان خليج غينيا، وفقا لدراسة نشرتها عام ٢٠٠٧ منظمة الأغذية والزراعة.

ونخشى، إن لم تتمكن السلطات الحكومية في المنطقة من الاضطلاع بمهامها بصورة ثابتة، من أن يؤدي العدد

المتزايد من شركات النفط، في ظل تعاظم أنشطتها في المنطقة، إلى كارثة بيئية عالمية.

ضمان الأمن في خليج غينيا أمر ضروري لتشجيع الاستثمار واستئناف التنمية في بلدان المنطقة، مما يجعلها منطقة حيوية للتجديد والنمو على المستوى العالمي.

هناك حاجة لأن يستجيب المجتمع الدولي، طالما بقي هناك متسع من الوقت، للتهديدات الجديدة التي تؤثر على المنطقة من جراء القرصنة والسطو المسلح في البحر. وهناك أيضا حاجة لمواجهة المشاكل الناجمة عن السفن والبواخر المُستَغنى عنها والمنتهية الصلاحية على طول سواحلنا، والتي توفر نقاط عبور للجماعات الإجرامية، والقراصنة، وجميع أنواع المهربين. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى تقرير التهديدات الذي أعده قائد سلاح البحرية لدينا، ورُفِع إلى المجلس.

هناك حاليا نحو من خمس عشرة سفينة مهجورة على طول سواحل بنين. ويشكل وجودها تهديدا حقيقيا لبنن، التي لا تملك الوسائل ولا الخبرة اللازمتين للتعامل معها. وأود هنا أن أوجه نداء عاجلاً لشركائنا لمساعدتنا في التخلص من هذه السفن التي تشكل مصدر خطر كبيرا للتلوث يضاف لتهديدها للأمن ويتجاوزه. تحتوي العديد من هذه السفن على مواد سامة، تسببت بالفعل في سقوط ضحايا بين الناس في الأماكن القريبة منها.

التهديدات التي يتعرض لها خليج غينيا هائلة وتشكل خطرا كذلك على السلم والأمن الدوليين. وعلى هذا الأساس يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي، الذي يمكن أن يستفيد من وضع نهج استباقي لاحتواء الضرر.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بحزم الجهود التي تبذلها بلدان خليج غينيا للسيطرة على القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. والتراخي في تلك الجهود له تأثير فوري ومباشر على وتيرة هذه الهجمات ومدى وحشيتها.

تعتقد بنن أن مكافحة هذه الآفة تتطلب من الموارد ما لا طاقة لنا به. ولذلك نأمل أن يعتمد مجلس الأمن، الذي أدرك في وقت مبكر جدا النطاق الحقيقي لهذا التهديد، التوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم المعروضة عليه، بغية تنفيذها تنفيذاً دقيقاً على الصعيدين الوطني والإقليمي كجزء من الالتزام ببذل جهود تضافرية لمكافحة الأنشطة التي تضر بالأمن والسلامة البحريين. إن استقرار بلداننا على المحك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الدولة، ندورو، على بيانه البليغ والمفيد.

أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في ٢١ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.6717) بشأن تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على الأمن والسلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واليوم، عقدت الرئاسة التوغولية مناقشة أخرى عن السلام والأمن في أفريقيا، للنظر، هذه المرة، في مشكلة القرصنة البحرية في خليج غينيا. نود أن نثني على هذا القرار الجيد التوقيت، الذي يضع مسألة القرصنة في خليج غينيا في سياق الامتداد المنطقي لمناقشة الأسبوع الماضي من منظورٍ من شأنه أن يؤدي إلى اتباع نهج منسق وشامل إزاء هذا التهديد الذي يواجه السلام والأمن في هذا الجزء من القارة الأفريقية.

في حين قد لا يبدو أن هناك أي صلة بين موضوعي المناقشتين، إلا أن مناقشة الثلاثاء الماضي أظهرت أن الجريمة العابرة للحدود الوطنية والقرصنة – وهذه الأخيرة ما هي إلا مظهر من مظاهر الأولى – يغذيها إلى حد كبير التداول

غير المشروع للأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والسطو المسلح الواسع النطاق، والهجرة غير الشرعية.

يلقي تقرير الأمين العام (انظر S/2012/45) عن بعثة التقييم – الذي أثني على أهميته – الضوء على السمات الرئيسية للقرصنة البحرية في خليج غينيا. كما يساعدنا في التعامل بشكل أفضل مع هذه المشكلة في إطار نهج دينامیكي يشمل التحديات الأمنية الأخرى التي ترهق إلى حد كبير البلدان الأفريقية، لا سيما الواقعة على خليج غينيا. ويشير التقرير على وجه التحديد إلى الأخطار التي تهدد المصالح الحيوية لبلداننا، واستجاباتنا لهذه التحديات الأمنية.

تطرح الحالة الأمنية في خليج غينيا تحديات مختلفة للسلام والاستقرار في المنطقة. وتؤدي التهديدات الناشئة عن الإفراط في صيد الأسماك على نطاق صناعي غير منضبط، وانعدام الأمن الناجم عن نشاط القراصنة، وانعدام أمن الملاحة البحرية، وانعدام الأمن عبر الحدود، تؤدي جميعها إلى وقوع خسائر في الأرواح البشرية، وأخذ الرهائن، والسطو المسلح، وتدمير البنية التحتية الاقتصادية، وتحويل شحنات النفط، وحدوث اضطرابات في التجارة البحرية، بل حتى إلى وقوع أخطار بيئية في المنشآت النفطية. بيد أن عواقب هذه التهديدات، رغم وضوحها التام، لا تعطي الصورة الكاملة عن آثار هذه الأعمال الإجرامية، لا سيما على السياسات المجتمعية وعلى الدول المجاورة التي تفتقر إلى سواحل.

تعطي قراءة تقرير بعثة التقييم انطباعاً بالحاجة إلى تآزر عملي فعال بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بهدف مكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا. وينبغي للجنة خليج غينيا أن تعمل كحلقة وصل بين المنظمتين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقد في أبوجا، وكذلك بالاجتماع الآخر المقرر عقده في آذار/مارس المقبل. أود أن أقصر بياني على دول خليج غينيا الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأطلع المجلس على استجابتها في مواجهة مجموعة من التحديات، التي يمكن في المستقبل أن تستوجب بذل جهود أوسع نطاقا في كامل منطقة خليج غينيا.

في عام ٢٠٠٩، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خطة عمليات الأمن البحري لتأمين مصالحها الحيوية في البحر، على أن ينفذها المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، ومقره مدينة بوانت – نوار الساحلية في الكونغو. إن المهمة الرئيسية المناطة بالمركز الإقليمي للأمن البحري، الذي سيكون بمثابة المركز العصبي في المستقبل لاستراتيجية وسط أفريقيا لمكافحة القرصنة البحرية، هي ضمان سيطرة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الحيز البحري. ويعكس تنفيذ خطة عمليات الأمن البحري وتشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في المستقبل قيادة لا تنكر من جانب دولنا في الاضطلاع بالعمل الجماعي المتضافر لمكافحة هذه الآفة.

وقد تقرر أن هناك حاجة إلى مساهمة مالية استثنائية تقدر بحوالي ١,٤ مليون دولار لإطلاق المركز الإقليمي للأمن البحري وبدء العمل في المناطق الثلاث التي حددتها الاستراتيجية. وتم تشكيل بعثة المساعي الحميدة التابعة للجماعة لتأمين هذه الأموال. غير أن، تشغيل المركز بشكل فعال لا يزال يشكل تحديا بسبب الصعوبات المرتبطة بتمويله وتشغيله. وفي الوقت نفسه، طلب إلى مركز التنسيق المتعدد الجنسيات لدوالا سد الثغرات قدر الإمكان.

ومع توفير التمويل الأولي البالغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار المقدم من الحكومة الكونغولية، يجري حاليا تشييد مرافق المركز الإقليمي للأمن البحري على الأراضي التي تم توفيرها

مجانا. وتمتد المشاركة الفردية لجمهورية الكونغو أيضا لتشمل التمويل الجزئي لمعدات المركز.

في عام ١٩٦٣، عندما لم تكن القرصنة البحرية واسعة الانتشار كما هي اليوم، حدد القانون الكونغولي بالفعل القرصنة بوصفها جريمة بموجب قانون الملاحة التجارية. لذلك فإن التزام الكونغو بمكافحة هذه الآفة بجميع تشعباتها مستمر، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي على السواء.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتنان حكومتي لمختلف الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يدعمون جهود بلداننا الفردية والجماعية لمكافحة آفة القرصنة البحرية. وأناشدهم مواصلة التزامهم في هذا المسعى، وتحديدا عن طريق دعم الدول الأعضاء في الجماعة في رغبتها في أن تبدأ بشكل فعال وعلى الفور أنشطة المركز، الذي يمثل حلقة وصل أساسية في سلسلة التعاون التي أنشئت لمكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا.

ويعكس دعم الكونغو لمبادرة تنظيم مؤتمر قمة معني بالقرصنة في خليج غينيا، بهدف وضع استراتيجية جماعية شاملة للقضاء على هذه الآفة، التطلعات المشروعة والملحة لشعوبنا ودولنا إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار، التي بدونها لن تتمكن شعوبنا على الإطلاق من العمل صوب تحقيق التنمية الحقيقية الدائمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه أولا بجزيل الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الجيدة التوقيت بشأن القرصنة في خليج غينيا. أعتقد أن عقد هذه الجلسة في أعقاب المناقشة الافتتاحية (انظر S/PV.6633) التي عقدتها نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، يؤكد على كل من جسامة وشدة التهديد. إنه يعضد أيضا الرسالة التي مفادها أن الاهتمام الدولي لا بد أن يظل مركزا على هذا التهديد المتنامي. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية المحكمة، وكذلك السيد عبد الفتاح موسى والسفيرة فلورنتينا أدينيكي أوكونغا، على ملاحظاتهما الثاقبة.

شهدت حوادث القرصنة في خليج غينيا زيادة مثيرة للقلق. ورغم أن هناك نقصا في الإبلاغ، فقد أصبحت عنيفة بصورة متزايدة. إن الهجمات، التي كانت يوما تقتصر حصريا تقريبا على منطقة الساحل، امتدت الآن خارج خليج غينيا. وقد وثقت فرقة العمل النيجرية المعنية بالأمن البحري ما مجموعه ٢٩٣ حادثا من هجمات القراصنة وعمليات السطو المسلح في عرض البحر على سفن الصيد وحدها في الفترة بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨.

تكلف القرصنة الاقتصادات المحلية مبالغ طائلة. إن الخسارة السنوية التي يتحملها اقتصاد المنطقة التي تبلغ مليارى دولار من عائدات نفط المناطق البحرية وصيد الأسماك والنقل البحري هي ثمن باهظ لا يمكن تحمله بالنسبة لمنطقة تمر بالمرحلة الانتقالية فيما بعد الصراعات. والاستثمارات في صناعة النفط في غرب أفريقيا معرضة لخطر واضح وماثل. وبالفعل، فإن ربحية أي عمليات جديدة للتنقيب عن النفط قبالة سواحل الكاميرون وغينيا الاستوائية ومنطقة دلتا نهر النيجر مهددة. وبعبارات أعم، فإن صناعة النقل البحري أصبحت عرضة للخطر.

لا ينبغي أن يساور الشك أحد في ما يتعلق بالإرادة السياسية الكبيرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مواجهة هذا التهديد المتزايد. تستجيب بلدان المنطقة للتحدي من خلال تعزيز المبادرات الوطنية القائمة. وفي الآونة

الأخيرة، وإدراكا منها لأهمية الجهود المشتركة، أقامت شراكات من أجل تعزيز نهج إقليمي مثالي للأمن البحري.

وبدأت جمهورية بنن ونيجيريا برنامجا رائدا مدته ستة أشهر لتسيير دوريات مشتركة على طول سواحل بنن اعتبارا من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. هذا البرنامج، الذي يجري تحت القيادة الاستراتيجية لنيجيريا وقيادة العمليات من جانب بنن، يستمد ٩٥ في المائة من دعمه اللوجستي من نيجيريا، بما في ذلك نشر طائرتي هليكوبتر وسفينتين بحريتين وزورقين من زوارق الاعتراض. وقد حقق هذا التعاون قدرا من النجاح، ويشمل مجالا لمشاركة أوسع نطاقا. ونعتقد أن هذا الترتيب التعاوني سوف يستفيد بشكل كبير من نظم المراقبة المعززة وزوارق الدوريات وقدرات الصيانة والتمويل ومراكز التنسيق المشتركة وتبادل المعلومات، في إطار قانوني يأخذ بعين الاعتبار الوعي في مجال السلامة البحرية.

وفي ضوء هذه الخلفية، نرحب ترحيبا حارا ببعثة التقييم التابعة للأمين العام إلى غرب أفريقيا. يدعو تقرير البعثة (انظر S/2012/45) إلى اتخاذ إجراءات بناء على القرار ٢٠١٨ (٢٠١١)، الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وكذلك بيان المجلس للصحافة في ٣٠ آب/أغسطس (انظر SC/10372). ستشكل نتائج وتوصيات البعثة الأساس لوضع نهج شامل في مواجهة هذا التهديد. إنها توفر الزخم لإجراء منسق وجرئ وسريع، ليس من جانب بلدان المنطقة فحسب، بل ومن جانب الشركاء الدوليين.

تؤيد نيجيريا مشروع القرار المقدم من توغو. ويجب أن تشمل الخطوات الضرورية المقبلة لمواجهة القرصنة في خليج غينيا عمل بلدان المنطقة بطريقة أكثر اتساقا. ويجب أن تشمل أيضا زيادة التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، بدعم من كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

في الواقع، إن اتباع نهج إقليمي شامل ضرورة ملحة في الوقت الراهن. لهذا السبب نحن ملتزمون بعقد مؤتمر قمة إقليمي لمعالجة هذه القضية بطريقة شاملة، ويسرنا ملاحظة أن المبادرة حظيت بدعم واسع النطاق. ونحن على ثقة بأن مؤتمر القمة سوف يستكشف أفكارا جديدة ويقدم توجيهات جديدة من شأنها أن تولد إجراءات إضافية من جانب المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أشكر الجميع على مشاركتهم الفعالة. أعرب عن مشاعر الامتنان هذه باسم رئيس جمهورية توغو. إن السلام والأمن شرطان ضروريان لتنمية كل بلد من بلداننا.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠